الصحيفة
ASSAHIFA.COM
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 27 • الثمـن **10 دراهم**
مـــاي 2025

نفــوذُ المغـرب داخــل «الكـــاف».. معركـــةُ الصحـراء واستراتيجية «القوة الناعمة» التي تطلبت النفس الطويل

لقجـع اقتحـم المُنظمة الإفريقية ثم «الفيفـا» بعـد تضرر مصالـح المملكة مـن سياسة «الفراغ» التي امتدت لسنوات

22

>>

"الصحيفة" تنشر تفاصيل **وثيقة "الحكم الذاتي" التي اقترحها المغرب** لإنهاء ملف الصحراء.

البوليساريو .. نهايــة "حُلــم" الانفصــال

ابن كيران.. عَدُو نفسه أم عَدُو حِزبه؟!

انتهى المؤتمر الوطني التاسع لحزب «العدالة والتنمية» بإعادة انتخاب عبد الإله ابن كيران، أمينا عاما للحزب، لولاية جديدة، مع ما رافق الإعداد لهذا المؤتمر من جدل، وما تم التداول خلاله من خلافات، وما تلاه من خلاصات.

فاز ابن كيران بولاية جديدة من أربع سنوات بعد حصوله على 70 في المائة من أصوات المؤتمرين دون أن يَعرض أي برنامج انتخابي، بل كانت كل «ثروته السياسية» التي قدمها لأعضاء حزبه، هي مناهضته «الاتفاق الثلاثي» الذي وقعه المغرب سنة 2020 مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبموجبه أعادت الرباط علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع تل أبيب مُقابل الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء.

ابن كيران أعاد ابتكار نفسه سياسيا من خلال معارضة هذا الاتفاق، حتى أنه دخل في صراع مع الدولة، حينما قرر دعوة أعضاء من حركة المُقاومة الفلسطينية «حماس» دون استشارة أمنية، ولا اعتبارات سياسية تتعلق بالعلاقات الخارجية للبلاد التي هي من اختصاص الملك، خصوصا فيما يتعلق بتعقيدات ملف الصحراء، والمنعطف الدقيق الذي يمر منه، لكن الرجل «غامر بالفشل» في تأكيد هذه الدعوة، في سياق إقليمي ودولي صعب، قبل أن يجد نفسه أمام واقع لا يرتفع، جَعل الحزب للاكتفاء بكلمةٍ مسجلة للناطق الرسمي باسم الحركة، فوزي برهوم، أذيعت أثناء المؤتمر.

لا أحد يمكنه أن يشكك في وطنية عبد الإله ابن كيران، لكن الرجل، منذ سنة 2017، حينما «حُرِم» من تشكيل الحكومة للمرة الثانية بسبب ما سُمي حينها بـ«البلوكاج»، وما تلا ذلك من تكليف الملك محمد السادس لسَعد الدين العثماني بتشكيل حكومة مغربية جديدة، بعد أن باءت جهود ابن كيران بالفشل طيلة خمسة أشهر من الصدام مع تحالف رباعي يقوده عزيز أخنوش، منذ ذاك الوقت، والرجل يَحتفظ لنفسه بـ«حساب ثقيل» مع الدولة، مثل مُحارب قديم مُسِن، يهدد بالحرب دون أن يقوى على اللجوء إليها.

> حزب «المصباح»، قطعا، تحتاجُه الساحة السياسية المغربية، لكن «البيجيدي» في حاجة مُلحة لأن يتخلص من الأدبيات التي تغلّب عليها «الأنا» المتضخمة لابن كيران التي جعلته «أكبر عدو لنفسه»، وحولته لشخصٍ غارق في الماضي، وعالق في عالمه الخاص بأفكار بالية، حيث يُهاجم كل من يعارضه بلا توقف

لهذا، كانت تصريحات ابن كيران وحملته الانتخابية لولاية جديدة من أربع سنوات على رأس الحزب هي عبارة عن رغبات وتحديات لا تتعلق بمشاريع سياسية ومجتمعية تخص المغرب، بل بشعارات وصراع أفكار يتعلق بما يحدث في غزة.

فالأُمّة عند ابن كيران أهم من الوطن، وهو ما عبّر عنه بوضوح حينما حاصرته أسئلة الصحافيين حول دعوة الحزب للداعية الموريتاني، المقيم في قطر، محمد ولد الحسن الددو، المعروف بعدائه الصريح للوحدة الترابية للمغرب، والذي عارض دعم الإدارة الأمريكية لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء، حيث اعتبر في تصريحات موثقةٍ له أن «اعتراف أمريكا للمغرب بالصحراء الغربية مثل اعترافهم بإسرائيلية القدس والجولان.. اعترافٌ بلا أثر قانوني».

غير أن ابن كيران تجاوز ذلك، واعتبر في تعليقه عن تصريحات الرجل أنه «يؤمن بوحدة الأمّة العربية والإسلامية»، وفي عُرف زعيم «البيجيدي» هذا يكفي، مادام الداعية الموريتاني يؤمن بوحدة الأمّة، حتى وإن كان لا يؤمن بوحدة الوطن، فدعوته مقبولة، وهو المنهج السياسي الذي كان يعارضه سعد الدين العثماني، الأمين العام السابق للحزب حينما سبق أن أكد بالقول: «لا يمكن أن أهدم وطني لأبني أممية مَوهُومة».

لا يوجد مغربي لا يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية، ولا بعنصرية ودموية الدولة الإسرائيلية التي تمارس الإبادة في غزة، لكن لا يوجد حزبٌ في العالم «عقلهُ السياسي» مزدحم بقضايا الخارج على حساب الداخل كما هو حال حزب «العدالة والتنمية».

حزب «المصباح»، قطعا، تحتاجُه الساحة السياسية المغربية، لكن «البيجيدي» في حاجة مُلحة لأن يتخلص من الأدبيات الفكرية التي تغلّب عليها «الأنا» المتضخمة لابن كيران التي جعلته «أكبر عدو لنفسه»، وحولته لشخصٍ غارق في الماضي، وعالق في عالمه الخاص بأفكار بالية، حيث يُهاجم كل من يعارضه بلا توقف، وبأوصافٍ وتعابير قدحية، كما فعل في خطابه بمناسبة عيد العُمال الموافق للفاتح من ماي، أمام أعضاء نقابة حزبه «الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب»، حيث اعتبر كل من يُعارض أفكاره على ضلالٍ مبين، متناسيا أنه مهندسُ أكبر الأخطاء السياسية التي كلفت حزبه ثمنا باهظًا أداه من سمعته، ومن شعبيته، وثقة الناس في منتخبيه، ورزانة مواقفه السياسية، وعلاقته بالدولة.

على «حكماء البيجيدي» ألا يتركوا ابن كيران يُسيّر الحزب كأنه زعيمُ قبيلة، يُلوح بعصاه، وبأناه، ليخلق الفوضى التي تناسب شخصيته، فالرجل قنبلة زمنية قابلة للانفجار في أي وقت بدون سبب مقنع، لهذا، لا عَجب عند رؤيته أثناء مؤتمر حزبه، وفي يوم واحد، يبكي متأثرا بما سَمِع، ويثور على من يسأل، ويضحك على قفشاتٍ يصنعها بنفسه، في حالة نفسية تحتاج للدراسة والتأمل!

خالد البـرحلي

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

البوليساريو .. نهايــة «حُلــم» الانفصــال

«الصحيفة» تنشر تفاصيل وثيقة «الحكم الذاتي» التي اقترحها المغرب لإنهاء ملف الصحراء.

الصحيفة - حمزة المتيوي

في شتنبر من سنة 2023، كانت شبكة «العربية» تبث شهادات محمد أبو القاسم الزوي، آخر أمين لمؤتمر الشعب العام السابق في ليبيا، وأحد أبرز دبلوماسيي فترة حكم العقيد معمر القذافي، ضمن برنامج «الذاكرة السياسية»، وفيها سيُميط اللثام عن معطيات حساسة بخصوص جبهة «البوليساريو» الانفصالية، وسيكشف كيف أن إنشاء دولةٍ في الصحراء كان مجرد «وهم» حقيقةً لا مجازا، الهدف منه الضغط على الملك الراحل الحسن الثاني.

الزوي، الذي عمل أيضا سفيرا لليبيا في المغرب، سيكشف أن القذافي، حين أسس جبهة «البوليساريو» سنة 1973، لم يكن جديًّا في مسألة تأسيس دولة سادسة في المنطقة المغاربية، بل إن الجزائريين أنفسهم لم يكونوا يرغبون في ذلك، موردا أن «الجمهورية الصحراوية صنعها القذافي وليس البوليساريو، وحتى الجزائريون لم يكونوا موافقين في البداية، وكان الهدف هو إحراج ملك المغرب»، وأضافَ أن الهدف الأول بالأساس كان استخباراتيًّا وأتى للرد على دعم الرباط للمعارضة الليبية، بل مضى أبعد من ذلك حين أورد أن الرئيس الجزائري الراحل، هواري بومدين، قال للقذافي مُستنكراً «دأنت أنجبت المولود وسلّمتَه لنا نحن أول ما ازداد».

عبارة «الجمهورية الوهمية»، إذن، التي يصر المغرب الرسمي على إطلاقها على «دولة البوليساريو» الموجودة، عمليا، في تندوف، ليست مجرد مبالغة، لكنه «وهمٌ» عمَّرَ لنصف قرن، مُتسببا في تعطيل مسار التقارب والتنمية في المنطقة، وتشكيل اتحاد مغاربي حقيقي متجاوزٍ لضغائن وحسابات الماضي، لكن هذا الوهم، يبدو اليوم قريبا من نهايته، أكثر من أي وقت مضى.

ولم يعد سعي الرباط إلى حسم هذا الملف، في غضون الأشهر الستة المقبلة، خافيًا على أحد، كما أنه ليس سرًّا أن هذا المسار، المُتَّسِم بالضغط غير المسبوق على الجزائر للجلوس إلى طاولة التفاوض من أجل تنزيل مقترح الحكم الذاتي، كمقترح وحيدٍ لا ثاني له، تقف وراءه أيضا دولتان دائمة العضوية في مجلس الأمن، هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ويجد سنده في الإقرار الدولي المتزايد بأن خيار الانفصال غير واقعي، وأضحى متجاوزا.

الانطلاق من فرنسا

رغم أن التحول الراهن في قضية الصحراء، برز بشكل واضح إثر لقاء وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بنظيره الأمريكي ماركو روبيو في واشنطن، إلا أنه لا يمكن فصله عن المنعطف الحاسم الذي شهده الملف في 30 يونيو 2024، حين بعث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، رسالة إلى الملك محمد السادس تزامُنًا مع الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لجلوسه على عرش المملكة، وهي الرسالة التي سبقت انتخابَ دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية لولاية ثانية.

رسالةُ ماكرون، في نسختها الفرنسية كما نشرها قصر «الإيليزي»، حملت العبارة التالية: «أعتبر أن حاضر ومستقبل الصحراء المغربية يندرجان ضمن السيادة المغربية. لذلك، أؤكد لجلالتكم ثبات الموقف الفرنسي بشأن هذه القضية الحساسة للأمن القومي لمملكتكم، وتعتزم فرنسا التصرف بما يتماشى مع هذا الموقف على الصعيدين الوطني والدولي»، وللأهمية، فإن الرئيس الفرنسي قدم هذا الإعلان عن التعبير على دعمه لمقترح الحكم الذاتي الذي تقترحه الرباط.

لقد كان ماكرون، الذي تَتمتع بلاده بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، يُمهد، بنية مُسبقة أو دون ذلك، لما هو قادم، حتى عندما طرح مبادرةَ الحكم الذاتي باعتبارها الأساس «الوحيد» للحل، حيث أورد أنه «بالنسبة لفرنسا، فإن الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو الإطار الذي يجب حل هذه القضية داخله»، وتابع في رسالته «دعمُنا لخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام 2007 واضح وثابت، بالنسبة لفرنسا، تشكل هذه الخطة الآن، الأساس الوحيد للتوصُّل إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفاوض عليه وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

> **رسالةُ ماكرون، في نسختها الفرنسية كما نشرها قصر «الإيليزي»، حملت العبارة التالية: «أعتبر أن حاضر ومستقبل الصحراء الغربية يندرجان ضمن السيادة المغربية، لذلك، أؤكد لجلالتكم ثبات الموقف الفرنسي بشأن هذه القضية الحساسة للأمن القومي لمملكتكم، وتعتزم فرنسا التصرف بما يتماشى مع هذا الموقف على الصعيدين الوطني والدولي»**

باريس اتخذت بعد ذلك خطوات أخرى عملية، جعلت موقفها يبدو أكثر تقدما حتى من الموقف الإسباني المُضَمَّن في الرسالة التي بعثها رئيس الوزراء بيدرو سانشيز إلى الملك محمد السادس في 18 مارس 2022 أو الإعلان المشترك الذي تلا اجتماعهما في الرباط في 7 أبريل 2022، ومنطوقُهما معا يُلَخِّصُ في أن مدريد «تعترف بأهمية قضية الصحراء بالنسبة للمغرب»، وتعتبر أن مقترح الحكم الذاتي هو «الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية»، لحل القضية.

وكانت رحلة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى المغرب، رفقة وفد كبير رفيع المستوى، في أواخر أكتوبر 2024، مؤذنة بالتنزيل الحقيقي لهذا المسار، ليس فقط من خلال تكرار ساكن الإليزي لمضامين رسالته في خطابه أمام أعضاء البرلمان المغربي، بل أيضا إعلان وزير خارجيته جون مانويل بارو، خلال الزيارة ذاتها، اعتماد الخريطة الكاملة للمملكة، والتي تشمل أقاليم الصحراء، ثم، في فبراير 2025، زيارة وزيرة الثقافة رشيدة ذاتي إلى العيون والداخلة.

عودة ترامب.. «الوفاء» المنتظر

إذا كانت مؤشرات حدوث تغير جذري في مسار ملف الصحراء قد ظهرت مع الفرنسيين، فإن الثابت هو أن أداء دونالد ترامب، اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 يناير 2025، بعدما غاب عن البيت الأبيض 4 سنوات، كان الحدث الذي انتظره المغرب لإنهاء حالة «عدم اليقين» التي رافقت عهد الرئيس جو بايدن، الذي، رغم إعلان إدارته مرارا، بل وسفيرته في الجزائر أيضا، أن واشنطن مُستمرة في الاعتراف بمغربية الصحراء، إلا أنه أوقف الأمور عند هذا الحد، في شبه جمود كان مُريحًا لقصر المرادية وجبهة «البوليساريو» الانفصالية أكثر منه للرباط.

لذلك، فإن عودة ترامب، الذي وقَّع في دجنبر من سنة 2020 مرسوما رئاسيا يعترف بالسيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية، وأعلن عن إنشاء قنصلية أمريكية في مدينة الداخلة، كان معناها انتظار «الحسم» في المسار الذي ستتخذه واشنطن، والمؤشرات ظهرت قبلها بأيام قليلة، حين دعا جو ويلسون، النائب الجمهوري، في الكونغرس منذ 23 عاما، ورئيس اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية المعنية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى، إلى تصنيف «البوليساريو» كمنظمة إرهابية، خلال أول جلسة لمجلس النواب الجديد.

بعد ذلك جاء قرار ترامب السريع، في مارس الماضي، بتعيين الدبلوماسي ورجل الأعمال المقرب منه، ريتشارد ديوك بوكان، سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية بالرباط، وهو الذي كان سفيرا لها لدى إسبانيا ما بين 2018 و2021، مُرفقا الإعلان بتهنئة له عبر منصة «تروث سوشيال»، أبرز من خلالها أن السفير الجديد أنه «سيضطلع بدور هام، في الوقت الذي يوطد فيه السلام والحرية والازدهار لبلدينا».

كان ذلك تمهيدا ضروريا لما هو قادم، والذي ستبرز ملامحه بشكل أكبر مع اقتراب موعد اجتماع مجلس الأمن حول ملف الصحراء منتصف أبريل 2025، فالأيام التي سبقت هذا الاجتماع شهدت جولات مكوكية لستافان دي ميستورا، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، إحداها قادته إلى الرباط للقاء وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، يوم 24 مارس 2025، بحضور عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى

> **الثابت هو أن أداء دونالد ترامب، اليمين الدستورية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 يناير 2025، بعدما غاب عن البيت الأبيض 4 سنوات، كان الحدث الذي انتظره المغرب لإنهاء حالة «عدم اليقين» التي رافقت عهد الرئيس جو بايدن**

الأمم المتحدة الذي جاء من نيويورك خصيصا لحضور هذا الاجتماع، وخلاله سمع الدبلوماسي الإيطالي - السويدي أن المغرب «يدعم التوصل إلى حل سياسي واقعي، براغماتي ومستدام على الأساس الحصري للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، في إطار السيادة والوحدة الترابية للمغرب».

هذه العبارة بالذات، ستكون إشارة لما هو قادم، فبوريطة سيطير بعدها إلى واشنطن، ليجتمع، لأول مرة، مع وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، يوم 8 أبريل 2025، وإثر ذلك مباشرة سيصدُر عن مكتب المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، تامي بروس، بيانٌ من فقرتين، جاء في الثانية منهما ما يلي: «جدد الوزير روبيو التأكيد على أن الولايات المتحدة تعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية وتدعم مقترح الحكم الذاتي الجاد والموثوق والواقعي الذي قدمه المغرب كأساس وحيد لحل عادل ودائم للنزاع».

وفي إعلان صريح عن عزم الولايات المتحدة المُضي قدما في العمل على إنهاء هذا الملف استنادا إلى قرار ترامب في 2020، أورد البيان «لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية هو الحل الوحيد الممكن»، وتابع «أعاد الوزير روبيو التأكيد على أن الرئيس ترامب يحث الطرفين على الدخول في مناقشات دون تأخير باستخدام مقترح الحكم الذاتي المغربي كإطار وحيد للتفاوض على حل مقبول للطرفين». وأشار إلى أن الولايات المتحدة ستُسهّل إحراز تقدم نحو هذا الهدف»، بعدها بيومين فقط، في 10 أبريل، سيطير دي ميستورا إلى واشنطن على نحو مفاجئ، للاجتماع بمساعدة وزير الخارجية الأمريكي المسؤولة عن الشؤون السياسية، ليزا كينا، وكان الهدف المعلن هو إبلاغه بمدى حسم واشنطن بخصوص هذا الملف، حيث ستنشُر كينا عبر حسابها على موقع «إكس» تغريدة جاء فيها «التقيتُ بالمبعوث الشخصي للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، للتشاور بشأن مساهماته القيمة والمستمرة في دفع عملية السلام في الصحراء الغربية»، وتابعت «لقد جدّد ماركو روبيو، وزير الخارجية الأمريكي تأكيد موقف الولايات المتحدة الواضح: الحكمُ الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية هو الحل الواقعي الوحيد»، خالصة إلى أنه «يجب على الأطراف أن تجلس إلى طاولة المفاوضات الآن من أجل التوصل إلى نتيجة مقبولة للطرفين».

إما الحكم الذاتي.. أو «العقاب»

ولم تكن رحلة بوريطة إلى واشنطن هذه المرة، من أجل سماع موقف أمريكي داعمٍ لقضية الصحراء فقط، بل ما اتضح سريعا هو أن الهدف كان المضي قُدما في مسلسل جديد يسعى للتعجيل بإنهاء الملف عمليا، لأجل ذلك أجرى أيضا مباحثاتٍ مع مايك والتز، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، والسيناتور الجمهوري النافذ، ليندسي غراهام، الذي كان في السابق أحد السياسيين الذين تتعامل معهم الجزائر لدعم الطرح الانفصالي في الصحراء، من خلال مكتب اللوبييغ Foley Hoag LLP، وهو حاليا رئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ.

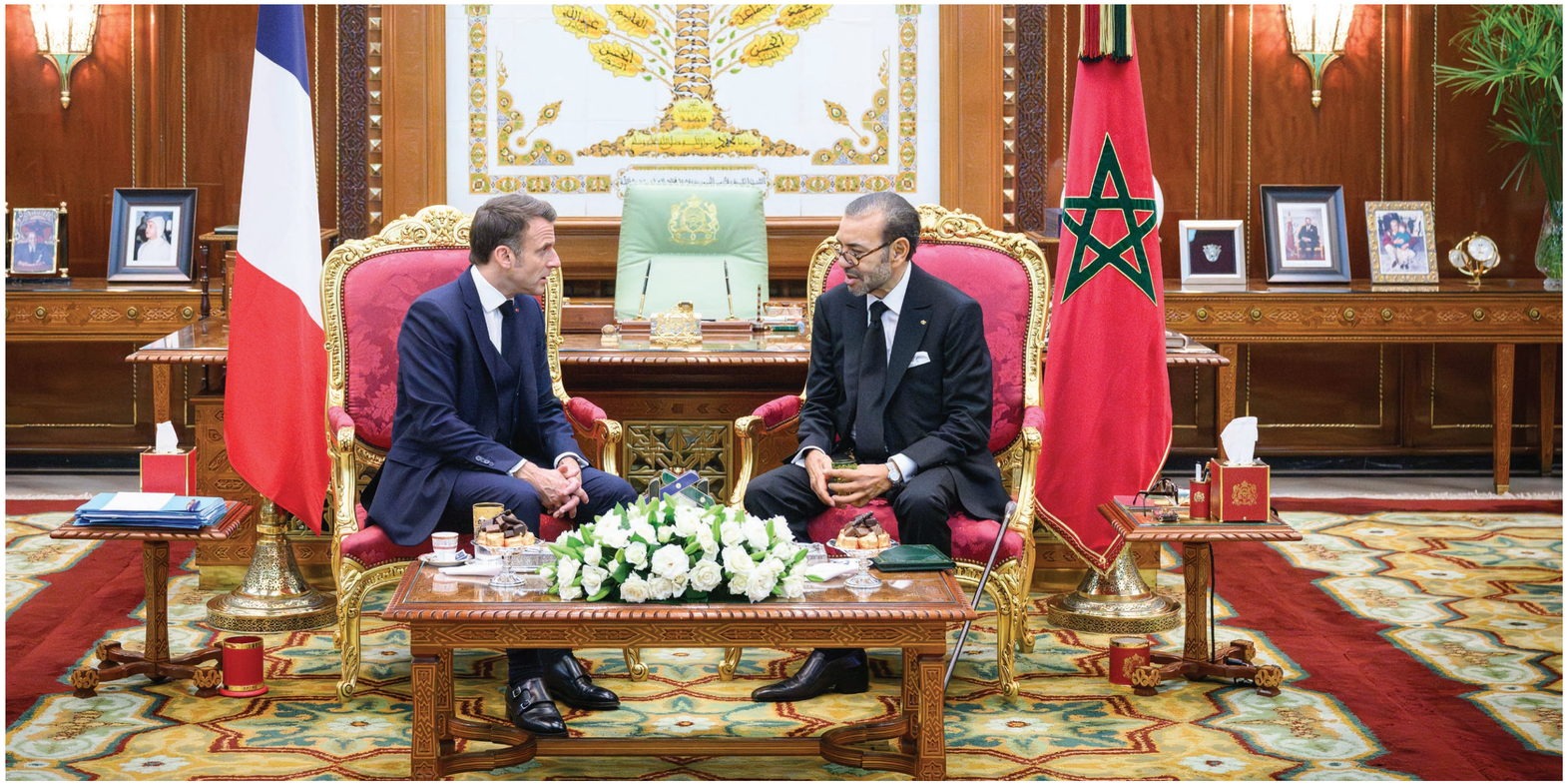

رحلة بوريطة قادته أيضا للاجتماع بالنائب عن الحزب الجمهوري جو ويلسون، الذي سبق أن دعا من داخل مجلس النواب لمعاقبة «البوليساريو» بسبب ارتباطها بالجزائر، وهو اللقاء الذي ستتبعه تغريدة من هذا الأخير أورد فيها أنه اجتمع بوزير الخارجية المغربي «لمناقشة شراكتنا الراسخة والتزامنا بالسلام في المنطقة، بما في ذلك استقرار الصحراء الغربية من إرهابيي البوليساريو». وأضاف «الولايات المتحدة تقف إلى جانب المغرب من أجل السلام».

لكن إعلان ويلسون المفصلي سيأتي بعد اللقاء بيومين، وتحديدا في 11 أبريل 2025، حيث سيُعيد نشر التغريدة الخاصة بلقاء ليزا كينا وستافان دي ميستورا، مرفقة بالعبارات التالية «أتفق مع وزير الخارجية ماركو روبيو بأن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية هو الحل الواقعي الوحيد لقضية الصحراء.. سأقدّم مشروع قانون لتصنيف جبهة البوليساريو كمنظمة إرهابية.. إيران وبوتين يسعيان إلى تعزيز نفوذهما في إفريقيا من خلال البوليساريو».

كان هذا الإعلان، الذي سبق اجتماع مجلس الأمن حول الصحراء بـ 72 ساعة فقط، أول تأكيد رسمي لمُضي واشنطن في المسار التشريعي لتصنيف «البوليساريو» منظمةً إرهابية، وهو أمر يتقاطع معطيات

> **لم تكن رحلة بوريطة إلى واشنطن هذه المرة، من أجل سماع موقف أمريكي داعمٍ لقضية الصحراء فقط، بل ما اتضح سريعا هو أن الهدف كان المضي قُدما في مسلسل جديد يسعى للتعجيل بإنهاء الملف عمليا، لأجل ذلك أجرى أيضا مباحثاتٍ مع مايك والتز، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، والسيناتور الجمهوري النافذ، ليندسي غراهام**

نشرتها «الصحيفة» بشكل حصري عبر نسختها الإلكترونية، استقتها من مصادر دبلوماسية، ومفادها أن المغرب يُنسق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، لدفع الجزائر للجلوس إلى طاولة التفاوض بخصوص ملف الصحراء، استنادا إلى مقترح الحكم الذاتي بشكل حصري، أو تصنيف الجبهة الانفصالية المُستقرة على أراضيها كتنظيم إرهابي، وذلك في غضون بضعة أشهر.

والمثير في الأمر أكثر أنه بعد إعلان ويلسون بيوم واحد ستنشر صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية تقريرا حول مساعي السلطات السورية الجديدة لإنهاء نشاط شبكات تهريب الأسلحة والأموال المرتبط بإيران، وفيه ستضعُ الجبهة الانفصالية في هذه الخانة، موردة «على مر السنين، عملت إيران على دعم مجموعة واسعة من الجماعات الوكيلة لتعزيز مصالحها، فعلى سبيل المثال، قامت إيران بتدريب مقاتلين من جبهة البوليساريو، وهي جماعة مسلحة تنشط في الجزائر وتقاتل من أجل انفصال الصحراء الغربية عن المغرب، حيث تم احتجاز المئات منهم حاليًا من قبل القوات الأمنية الجديدة في سوريا، حسبَ مسؤول إقليمي ومسؤول أوروبي». كل ذلك، كان يعطي اليقين بأن مناقشة قضية الصحراء أمام مجلس الأمن هذه المرة ستأتي بالجديد، وفي اليوم نفسه سيَصدُر

عن المغرب الرسمي ما يؤكد هذا التوجه، حين سيُصرح السفير المغربي لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، في حديث لقناة «ميدي 1 تي في» يوم 14 أبريل 2025، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحذوها «إرادة واضحة لإنهاء نزاع الصحراء في إطار السيادة المغربية»، معربا عن أمله في أن يحتفل المغرب «مع جيرانه الجزائريين»، بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء في نونبر المقبل بِطَيّ هذا النزاع بشكل نهائي.

هل النهاية.. بعد أشهر؟

عمليا، كان هلال يتحدث عن أن الملف قد يشهد نهايته في غضون الأشهر الستة الموالية، ومن المثير للانتباه أن دي ميستورا بدوره، في إحاطته أمام مجلس الأمن، تحدث عن نطاق زمني قصير لإحداث تغييرات جوهرية على مسار الملف، حين عبر عن اقتناعه بأن «الأشهر الثلاثة المقبلة تشكل فرصة لتقييم كيف يُمكن لدَفعة جديدة قائمة على انخراط نشط ومتجدد من بعض أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون، أن تُسهم في تهدئة إقليمية، وفي الوقت نفسه، إطلاق خريطة طريق جديدة نحو حل نهائي لنزاع الصحراء الغربية».

هذه الخلاصة وصل إليها المبعوث الأممي استنادا إلى ما بلغه من انخراط فرنسا، وخصوصا أمريكا، في مساعي إيجاد حل نهائي للملف، وهو ما يتأكد من منطوق وثيقته، التي خلت من أي ذكر للانفصال أو استفتاء تقرير المصير، لكنها تحدثت بإسهاب عن مقترح الحكم الذاتي، من مُنطلق دعمه الصريح من لدن الولايات المتحدة، التي توصف بأنها «حاملة القلم» في صياغة قرارات مجلس الأمن بخصوص الصحراء.

وجاء في الإحاطة أنه «في 8 أبريل، قام وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بزيارة إلى واشنطن العاصمة، وفي بيان نُشر من قبل وزير الخارجية الأمريكي روبيرو بعد لقائهما، وفي سياق تأكيدٍ واضح لإعلان الرئيس ترامب لسنة 2020، أعاد الوزير الأمريكي تأكيد التزام حكومته بمبادرة الحكم الذاتي «الجاد»، كما أشار إلى إصرار رئيسه على ضرورة أن يكون الحل «متوافقاً عليه بشكل متبادل»، وهو ما أكد الوزير روبيرو أن الولايات المتحدة ستعمل بنشاط على تسهيله».

ويُشكل ينم عن أن دي ميستورا أراد أن تكون له بصمته الشخصية في هذا المسار، مضت إحاطته إلى تأويل ما أعلنته الإدارة لأمريكية، من خلال الحديث عن «الرسائل» التي فهمها من الدينامية الأخيرة، متحدثا عن أن «الحكم الذاتي يجب أن يكون «جاداً»، ويضيف «هذا ينسجم مع قناعتي وطلبي بأن مبادرة الحكم الذاتي المغربية يجب أن تُشرح بمزيد من التفصيل، ومن ثم توضيح الصلاحيات التي سيتم تفويضها لكيان يتمتع بالحكم الذاتي الحقيقي في الصحراء الغربية».

> **ترى الإدارة الأمريكية الحالية أن الإنفاق على «بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية»، المعروفة اختصار بـ«المينورسو»، أصبح غير ذا معنى، في ظل العمل بالمرسوم الرئاسي لدجنبر 2020، المعترف بالسيادة المغربية على المنطقة، وأيضا بالنظر لوضوح الموقف الأمريكي على المستوى الدولي، فالاستفتاء ليس مطروحا حتى على طاولة التفاوض، والحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو المقترح الواقعي الوحيد**

لا مجال للتأويل

بشكل خدم هذا المسار على نحو غير متوقع، تحولت الخرجة الإعلامية لمُسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط والمنطقة العربية، عبر قناة «العربية» بتاريخ 18 أبريل 2025، التي لقيت ترحيبا كبيرا في الجزائر بعدما فُهم منها أن دعم واشنطن للحكم الذاتي في الصحراء مشروطٌ بموافقة جبهة «البوليساريو»، (تحولت) إلى «فرصة ذهبية» للتأكيد على أن إدارة ترامب ماضية إلى الأمام في تبني الطرح المغربي حصرًا، وذلك حين وجد بولس، اللبناني الأصل، نفسه مضطرا بسرعة لإعادة صياغة تصريحاته.

مستشار ترامب، الذي تربطه به قرابةٌ عائلية (أب مايكل بولس زوج تيفاني ترامب، الابنة الصغرى للرئيس) لم يكتفِ بنشر تغريدة عبر موقع «إكس» يؤكد فيها دعم أمريكا للسيادة المغربية على الصحراء، مُعاودا نشر موقف وزير الخارجية ماركو روبيو الأخير، بل أعطى تصريحاتٍ لشبكة «ميدي 1» المغربية أورد فيها أن «الموقف الأمريكي صريح جدا، ولا يتخلله أي شك ولا أي لبس»، مشددا على أن الأمر يتعلق بالموقف الذي عبر عنه ماركو روبيو، وقبل ذلك عبَّر عنه الرئيس ترامب للملك محمد السادس، والمتمثل في «اعتراف أمريكا التام والكامل بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ودعم مخطط الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب كحل لهذا النزاع».

وبأسلوب ينم عن أن بولس تلقى من الإدارة الأمريكية توجيهًا بتصويب تصريحاته، أورد أن «أي خبر آخر يروج هو مجرد مغالطة ولا أساس لها من الصحة»، وتابع «الموقف الرسمي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد وتعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وإعلان الرئيس ترامب، واضح جدا ولا لبس فيه، ولا يجب الأخذ بأي كلام خارج سياقه، أو تأويل أو تحريف أو تفسير أي شيء آخر خارج هذا السياق الواضح».

تحجيم المينورسو.. البداية

والظاهر الآن أن تأثير واشنطن على مسار ملف الصحراء يتجاوز مجلس الأمن إلى ما هو أبعد، إذ أضحى الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على المنطقة ينعكس على الميدان أيضا، وتحديدا مهام بعثة «المينورسو» التي أصبحت تستشعر قرب انتهاء مهامها حاليا أكثر من أي وقت مضى.

وإن كان هذا الأمر أكثر تعقيدا على المستوى المسطري داخل الأمم المتحدة، فإنه المدخل الأكثر فاعلية هو تحجيم التمويل السنوي، وهو أمر كان إلى وقت قريب يدخل ضمن السيناريوهات «المُمكن» حدوثها، قبل أن تعتمد الإدارة الأمريكية، في أبريل الماضي، مقترحات بتقليص الإنفاق صادرة عن مكتب الإدارة والميزانية OMB، التابع للبيت الأبيض، ما يعني المرور من التلويح إلى التنفيذ. الوثيقة التي حظيت بترحيب المُشرعين الجمهوريين، وفق ما كشفت

عنه صحيفتا «واشنطن بوست» الأمريكية و«الغارديان» البريطانية، اقترحت خفض الميزانية الإجمالية لوزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية USAID، بنسبة 48 بالمائة، حيث ستنخفض من 55,4 ملايير دولار إلى 28,4 ملايير دولار، إلى جانب إلغاء 90 في المائة من الدعم الموجه للمنظمات الدولية، بما في ذلك تمويل نحو 20 هيئة، من بينها حلف «الناتو» والأمم المتحدة، وضمنيا يعني ذلك تقليص إنفاق واشنطن على بعثة المينورسو.

وترى الإدارة الأمريكية الحالية أن الإنفاق على «بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية»، المعروفة اختصار بـ«المينورسو»، أصبح غير ذا معنى، في ظل العمل بالمرسوم الرئاسي لدجنبر 2020، المعترف بالسيادة المغربية على المنطقة، وأيضا بالنظر لوضوح الموقف الأمريكي على المستوى الدولي، فالاستفتاء ليس مطروحا حتى على طاولة التفاوض، والحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هو المقترح الواقعي الوحيد، الذي على أساسه يجب أن تجري المفاوضات برعاية الأمم المتحدة.

هذا الأمر يعني أن بعثة «المينورسو» ستفقد أكبر داعميها، فواشنطن، ووفق أرقام الأمم المتحدة، تولت تغطية نحو 27 في المائة من ميزانية بعثات حفظ السلام الأممية ما بين 2024 و2025، البالغة 5,6 ملايير دولار، والتي تقلصت أساسا بالمقارنة مع ميزانية الفترة ما بين 2023 و2024، التي كانت في حدود 6,1 مليار دولار، علما أنه في سنة 2024 خصصت الأمم المتحدة للمينوسو وحدها 76 مليون دولار، أدت 116 دولة فقط مساهماتها فيها، وكان ديميستورا يطمح إلى أن يضيف لها 3 ملايين دولار أخرى. والثابت أن الأزمة المالية أرخت بظلالها على عمل البعثة، وهو أمر أشار إليه دون تحفظ تقرير الروسي ألكسندر إيفانكو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالصحراء، رئيس بعثة «المينورسو»، الموجَّه لمجلس الأمن في أبريل المنصرم، حيث أورد أنها «لا تزال تواجه أزمة مالية بسبب تأخر الدول الأعضاء في سداد مساهماتها أو سداد جزء منها».

وأبرز إيفانكو أنه «اضطر» إلى اتخاذ «تدابير صارمة تحد من قدرات المينورسو على تنفيذ المهام الموكلة إليها من طرف مجلس الأمن»، كما كشف أن ذلك يؤثر بشكل متزايد على أداء مهامها، موردا «في منتصف مارس الماضي، لم يكن أمامي خيار سوى تقليص الدوريات البرية بشكل كبير شرق وغرب الجدار الرملي، وإلغاء جميع عمليات الاستطلاع بالطائرات المروحية غرب الجدار، وتأجيل استبدال المراقبين العسكريين المنتهية ولايتهم».

صعوبة الوضع المالي للمينورسو، تأكدت أيضا على لسان دي ميستورا من خلال إحاطته، حين أورد «أريد أن أعرب عن دعمي للعمل الذي يقوم به (إيفانكو) وفريقه، رغم التحديات الكبيرة ميدانيا، والصعوبات المالية المستمرة»، وبصيغة تنم عن الورطة التي قد تجد البعثة الأممية نفسها فيها في حال إحلال واشنطن لنفسها من مسؤولية تمويلها، أورد المبعوث الشخصي لغوتيريش «أمل أن يستمر دعم المجلس والدول المساهِمة بالقوات وجميع الأطراف المعنية لبعثة المينورسو، لأن ذلك قد يكون ضروريا أيضا لدعم

الثابت أن الأزمة المالية أرخت بظلالها على عمل بعثة «المينورسو»، وهو أمر أشار إليه دون تحفظ تقرير الروسي ألكسندر إيفانكو، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالصحراء، رئيس بعثة «المينورسو»، الموجَّه لمجلس الأمن في أبريل المنصرم، حيث أورد أنها «لا تزال تواجه أزمة مالية بسبب تأخر الدول الأعضاء في سداد مساهماتها أو سداد جزء منها»

المرحلة الأولية لأي حل سياسي ممكن»، وهو ما يعني أن المبعوث الأممي يلمح لضرورة استمرار البعثة إذا ما تم بالفعل تنزيل مقترح الحكم الذاتي كحل نهائي.

غير أن وقف تمويل «المينورسو» من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وربما من لدن فرنسا أيضا، التي تساهم بنسبة 5,29 في المائة من ميزانية قوات حفظ السلام الأممية، يتقاطع مع معطيات أخرى حصلت عليها «الصحيفة» من مصادر دبلوماسية وثيقة الصلة بالبعثة المغربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، والتي كشفت أن التنسيق المغربي الأمريكي الفرنسي يسعى أيضا إلى إبعاد ملف الصحراء عن الأمم المتحدة، في حال ما لم يشهد قريبًا أي تطور عملي في اتجاه التفاوض على أساس الحكم الذاتي المغربي، على اعتبار أن 5 عقود كاملة من «عجز» المنظمة الأممية عن إنهاء هذا الصراع الإقليمي، مدة كافية لسحب الملف من بين يديها.

المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، تفيد بأن التوجه يمضي نحو العمل على إخراج الملف من اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعروفة أيضا باسم «لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار»، وإبعاد المنطقة عن قائمة «الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي»، إلا أن المسار الدبلوماسي لهذه الخطوة يتطلب وقتا، وعلى العكس من ذلك فإن وقف تمويل «المينورسو» لا يتطلب سوى قرار سياسي من الدول الكبرى.

وقد يمضي المسار إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال صياغة «حاملة القلم»، لمسؤولية تمويلها، أورد المبعوث الشخصي لغوتيريش صدوره في نهاية أكتوبر 2025، مُتضمنا عدم تجديد ولاية البعثة الأممية، القرار الذي يتطلب الحصول على الأغلبية البسيطة من طرف

الأعضاء الـ15 مع عدم اعتراض أي عضو من الأعضاء الخمسة دائمي العضوية الذي يساوي حق النقض «الفيتو»، وخصوصا روسيا، التي قد يكون امتناعها عن التصويت في حد ذاته مفيدا لهذا المسار، علما أنه باستثناء الجزائر، فإن كل الأعضاء الحاليين إما يدعمون بشكل من الأشكال الحكم الذاتي المغربي (فرنسا، المملكة المتحدة، الدانمارك، اليونان، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، باكستان، بنما، غيانا)، أو «محايدون» (الصين، روسيا، كوريا الجنوبية).

العالم يستعد لإنهاء ملف الصحراء!

إرهاصات التغيير الجذري في مسار ملف الصحراء لا تقتصر على واشنطن ونيويورك وباريس والرباط، بل أتت أيضا من دول أخرى أبرزها المملكة المتحدة، العضو الدائم العضوية في مجلس الأمن، التي اتخذت موقفين متتاليين كانا ليُعتبرا مُتوقعيْن لو أنهما صدرا في عهد الحكومات المحافظة المتعاقبة، لكنهما كانا مفاجئين بحكم أن مصدرهما حكومة كير ستارمر العُمَّالية، الأقرب، تاريخيا، لجبهة «البوليساريو» ولطرحها الانفصالي.

ففي 24 مارس 2025، وفي جواب كتابي موجه للنائب بمجلس العموم عن الحزب الوطني الاسكتلندي، غراهام ليدبيتر، بخصوص الأنشطة الاقتصادية في الصحراء، أعلن وزير الدولة البريطاني المكلف بالسياسة التجارة والأمن الاقتصادي، دوغلاس ألكسندر، أن «الأمر متروك للشركات لاتخاذ قراراتها الخاصة بشأن ممارسة الأعمال التجارية هناك»، ما يعني أن لندن لن تضع أي عراقيل أمام النشاط الاقتصادي لشركاتها هناك، عكس ما تقوم به بخصوص الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بعدها بأيام، وفي الأول من أبريل 2025، سيطرح النائب المحافظ أندرو ميتشل، خلال جلسة عامة لمجلس العموم، سؤالا حول «تحرُّك المملكة المتحدة، كما فعلت الحكومتان الفرنسية والأمريكية، لدعم خطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية»، ليجيبه وزير الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، ديفيد لامي، قائلا: «ما زلنا نُجري مناقشات مع أصدقائنا المغاربة، هذا موضوع معقَّد، الموقف لا يزال كما كان في عهد الحكومة السابقة، وبالطبع، نحن نواصل مراجعة هذا الموقف بينما نتابع مناقشة هذه القضايا في المنطقة»، وكانت تلك المرة الأولى التي تعترف فيها لندن بإجراء محادثات مع الرباط خصوص تبني موقف جديد يدعم صراحة مغربية الصحراء.

وإذا كان تحرك المملكة المتحدة قد سبقَ إعلان روبيو، فإن العديد من الدول فهمت المسار الذي اتخذته قضية الصحراء بعد ذلك، على غرار سلطنة عمان، البلد الخليجي المحايد عادةً والبعيد عن الاستقطابات، الذي كان موقفه من الملف جزءا من موقف عام تقليدي لمجلس التعاون الخليجي، يدعمُ مغربية الصحراء، لكن بيانا مشتركا صادرا من مسقط إثر اجتماع بين وزير خارجيتها، بدر بن حمد البوسعيدي، ونظيره المغربي ناصر بوريطة، بتاريخ 13 أبريل 2025، أعقب أشغال الدورة السابعة للجنة المشتركة المغربية العمانية، سيُعلن تأييد السلطنة للوحدة الترابية للمغرب، واعتبار

إرهاصات التغيير الجذري في مسار ملف الصحراء لا تقتصر على واشنطن ونيويورك وباريس والرباط، بل أتت أيضا من دول أخرى أبرزها المملكة المتحدة، العضو الدائم العضوية في مجلس الأمن، التي اتخذت موقفين متتاليين كانا لَيُعتبرا مُتوقعيْن لو أنهما صدرا في عهد الحكومات المحافظة المتعاقبة، لكنهما كانا مفاجئين بحكم أن مصدرهما حكومة كير ستارمر العُمَّالية، الأقرب، تاريخيا، لجبهة «البوليساريو» ولطرحها الانفصالي.

«مبادرة الحكم الذاتي الجدية والواقعية، التي تقدمت بها المملكة المغربية، هي الأساس لحل قضية الصحراء المغربية».

بعدها وجّه بوريطة بوصلته إلى أوروبا، هناك حيث قادته جولته المارثونية إلى 7 دول، بداية بباريس في 15 أبريل، التي أكدت خارجيتها أن الموقف الفرنسي الداعم لمغربية الصحراء «ثابت»، ومولدوفا التي اعتبرت مخطط الحكم الذاتي «الأكثر جدية ومصداقية» لتسوية النزاع حول الصحراء، وإستونيا التي وصفت المقترح المغربي بـ«الأساس الجيد والجاد والموثوق»، ثم في 16 أبريل توجه إلى كرواتيا التي اعتبرت الحكم الذاتي «الأساس المتين» للحل.

وتوجه بوريطة إلى هنغاريا في 16 أبريل أيضا، التي مضت أبعد من سابقتيها، بإعلان بعث سفيرها في المغرب إلى الصحراء، وتوسيع خدماتها القنصلية لتشمل المنطقة، قبل التوجه إلى مدريد، في 17 أبريل، أين جدد وزير الخارجية الإسباني، خوسي مانويل ألباريس، التأكيد على موقف بلاده المتمثل في اعتبار مبادرة الحكم الذاتي «الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لتسوية النزاع»، مع الاعتراف بـ«أهمية قضية الصحراء بالنسبة للمغرب»، وفي 18 أبريل زار سلوفينيا، الدولة العضو في مجلس الأمن، والتي وصفت المقترح المغربي بأنه «أساس جيد لحل نهائي».

جولة بوريطة هذه، تُم لقاؤه الثنائي مع مفوض الاتحاد الإفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن، بانكولي أديوي، في الرباط، الذي سبق انطلاق أشغال النسخة الرابعة للدورة التكوينية المتخصصة لملاحظي الانتخابات في إفريقيا، والذي لم يتم الكشف عن مضامينه، أعطيا بأن المغرب مرّ للسرعة القصوى في عملية حشد الدعم الدولي للمسار الجديد الذي ستتخذه قضية الصحراء، والذي قد يعني طيَّ هذا الملف مع حلول الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، سواء بالدبلوماسية الهادئة.. أو حتى بالضغط.

مقترح المغرب للحكم الذاتي: أساس تفاوضي من 35 نقطة.. بصلاحيات مُعلنة وخُطوط حمراء

المسار الجديد لملف الصحراء، أعاد إلى الواجهة، بقوة، مقترح الحكم الذاتي المغربي المقدم للأمم المتحدة منذ 18 عاما، وإذا كان وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، قد تحدث عن هذه الخطة عبر شبكة «الجزيرة» القطرية، في دجنبر من سنة 2023 قائلا إنها عبارة «عن 3 صفحات ونصف من العموميات والإنشاء الذي لا يسمن ولا يغني من جوع»، ثم عاد بعد ذلك بسنة ليصفها بـ«الخرافة» لكونها «تتنافى مع تصفية الاستعمار»، فإن دولته اليوم، وعبر المبعوث الأممي إلى الصحراء، أضحت تطالب بـ«تفاصيلها» من أجل طرحها للنقاش.

والحقيقة، هي أن المغرب، وقبل مطالبة دي ميستورا بتفصيل الخطة، كان قد ربط التجاوب مع ذلك بمُوافقة الأطراف الأخرى، الجزائر و«البوليساريو» تحديدا، عليها، وفق ما جاء على لسان وزير الخارجية ناصر بوريطة، بتاريخ 21 أكتوبر 2024، حين أورد «في ما يتعلق بتفصيل أو تطوير مبادرة المغرب للحكم الذاتي، موقف المملكة واضح، أولا الحكم الذاتي نقطة وصول لا نقطة بداية، وهي مبادرة تحظى بدعم دولي وأوروبي متزايد، يتضح من خلال افتتاح القنصليات بالأقاليم الجنوبية، ومواقف القوى العظمى الداعم للمقترح المغربي».

ووفق منطوق كلام وزير الخارجية المغربي، فإن «المغرب لا يتفاوض بخصوص سيادته على الصحراء» وإنما يناقش «نزاعا إقليميا مع بلد جار»، وعلى هذه الأساس، فإن مبادرة الحكم الذاتي «لديها خطوط حمراء، ومجالات فيها تفاصيل وأسس لا تُمس في مختلف جوانبها»، ويضيف «يومَ تُعبر الأطراف الأخرى عن رغبة في الدخول ضمن مسار مفاده أن الحكم الذاتي أرضية وحيدة لحل النزاع، آنذاك يمكن الحديث عن

الأمور التي تحتاج إلى تفصيل، أما في غياب الأطراف الأخرى فهذه أمور سابقة لأوانها وغير مطروحة حاليا».

المسار الجديد الذي اتخذه الملف في الأسابيع الماضية، قد يكون السياق الأقرب للتمهيد لتنزيل مقترح الحكم الذاتي بشكل فعلي، وهو ما يقتضي، قبل ذلك، الوقوف عند نصّه، كما هو مدرج في أرشيف الأمم المتحدة الرسمي، عبر رسالة من 6 صفحات موجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ 11 أبريل 2007، تحمل توقيع الراحل مصطفى الساهل، السفير الممثل الدائم للمملكة حينها لدى الأمم المتحدة، بما يشمل نص المبادرة المكونة إجمالا من 35 نقطة.

في النقطة الرابعة من الوثيقة نجد ما يلي: «تكفل المملكة المغربية، من خلال هذه المبادرة، لكافة الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء، وتضيف المبادرة في النقطة الخامسة «ومن هذا المنطلق، سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية، كما ستتوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات، والإسهام الفعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة».

وفي المقابل، فإن المغرب يضع «خطوطه الحمراء» في النقطة السادسة، حيث أوردت الوثيقة «تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين»، وتفصل في ذلك أكثر في النقطة الـ14، التي تنص على ما يلي: «تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي: مقومات السيادة لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة، المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية، الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية، العلاقات الخارجية، النظام القضائي للمملكة».

وتنص النقطة الـ15 على أن الدولة تباشر مسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية بتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة، ويجوز لجهة الحكم الذاتي، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات، ثم ينص المقترح في النقطة الـ16 على أن مندوب الحكومة يزاول اختصاصات الدولة في جهة الحكم الذاتي للصحراء.

وفي المقابل، فإن الخطة تحدد المجالات المخولة لسكان الصحراء لتطبيق النظام الجديد، من خلال النقطة الـ12، التي تنص على ما يليك «يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولا سيما في الميادين التالية: الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة».

وعلى المستوى الاقتصادي تشمل الاختصاصات «التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة، وميزانية الجهة ونظامها الجبائي»، ثم البنى التحتية وتحديدا «الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل»، وعلى المستوى الاجتماعي تشمل «السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، ثم «التنمية الثقافية، بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني»، وأخيرا «البيئة».

وتتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء، وفق النقطة الـ13 على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات، وتتكون هذه الموارد بالخصوص من الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة، والعائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة، وجزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمُتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة، والموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني، وعائدات ممتلكات الجهة. الوثيقة توضح أيضا الهيئات المؤسَّسية المخولة للصحراويين في إطار الحكم الذاتي، وذلك في النقاط من 19 إلى 26، وتتضمن البرلمان الذي ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام المباشر، ورئيس الحكومة الجهوية الذي يختاره البرلمان بالتصويت ويُعينه الملك، مع إعطاء البرلمان أيضا صلاحية إحداث محاكم على مستوى الجهة تُصدر أحكامها باسم الملك، على أن تكون المحكمة العليا الجهوية هي الهيئة القضائية الأعلى ومن إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة، كما يخول للجهة إحداث مجلس اقتصادي واجتماعي.

والمثير للانتباه في المقترح المغربي للحكم الذاتي، هو أنه يفرض، بعد المسار التفاوضي، طرح النظام للاستفتاء، موردا في النقطة الـ27 «يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير»، كما ينص في النقاط الموالية على مراجعة الدستور لتضمينه هذا النظام المستجد، وإصدار «عفو شامل يستبعد أي متابعة أو توقيف، أو اعتقال أو حبس، أو أي شكل من أشكال الترهيب، ينبني على وقائع مشمولة بهذا العفو»، وهو ما يعني، في نهاية المطاف، المصالحة التامة مع انفصالي «البوليساريو».

المثير للانتباه في المقترح المغربي للحكم الذاتي، هو أنه يفرض، بعد المسار التفاوضي، طرح النظام للاستفتاء، موردا في النقطة الـ27 «يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية، وبعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير»

#assahifa_english
ASSAHIFA
UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL
#assahifa
www assahifa com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com
الصحيفة ASSAHIFA.COM

الرباط عاصمة الأنوار

تفاصيل التحوّلات التي ستشهدها الرباط في أفق 2030.. مشاريع سياحية وترفيهية وكورنيش بمواصفات عالمية

الصحيفة - المهدي هنان

تحول كبير ذاك الذي تشهده مدينة الرباط، عاصمة المملكة، بعد تنزيل مشروع تصميم التهيئة الذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 فبراير 2025. تحوّلاتٌ عمرانيّة وحضاريّة تنضاف إلى المشاريع التي سبق تشييدها من قبل، على رأسها المسرح الكبير والمحطة الطرقية ومحطة القطار أكدال.

في هذا التقرير نسلّط الضوء على أهم المشاريع التي سيكون الرباطيون على موعد معها قبل سنة 2030، السنة التي ستكون فيها المدينة، على غرار مدن أخرى كبرى بالمملكة، تنتظر استضافة كأس العالم، الحدث الرياضي الأبرز. لكن هذا لم يمنع مواطنين كانوا يقطنون بالعاصمة فوجدوا أنفسهم فجأة قد سقطوا من بين شقوق المدينة.

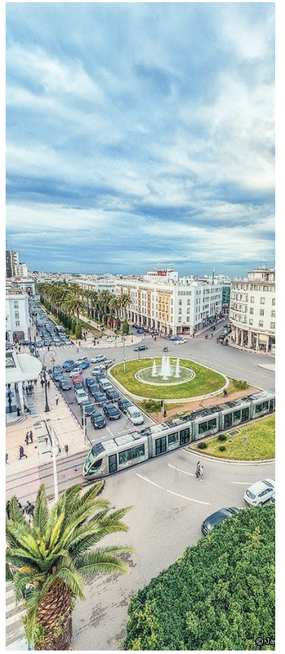

مما لا شك فيه أن الرباط، عاصمة المملكة، هي واحدة من أجمل وأهم مدن المغرب. فهي عاصمته الإدارية، المعروفة بهدوئها ونظافتها، على الرغم من وجود تفاوتات بين بعض أحيائها الراقية والأكثر فقرا، المعروفة بكثافتها العالية وعشوائية مبانيها. لهذا جاء مشروع تصميم التهيئة الموحد، ليملأ فراغا دام 13 سنة، بحيث انتهى العمل بتصاميم التهيئة العمرانية لبلديات الرباط الأربعة منذ 2011، ويتعلق الأمر بتصميم التهيئة لبلدية يعقوب المنصور الذي تم تنزيله منذ 16 مارس 2008، وتصميم التهيئة لبلدية الرباط حسان، منذ 26 نونبر 2008، وتصميم التهيئة لبلدية أكدال الرياض منذ 26 نونبر 2008، وتصميم التهيئة لبلدية اليوسفية منذ 7 فبراير 2010. وبقيت العاصمة في ظل هذا الفراغ تعمل بنظام الاستثناءات. هذا الأخير سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيا بشأنه، في دراسة بعنوان «التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير»، ووصفه بأنه «يُعدُّ تضحية بالتخطيط المندمج في إعداد وتدبير المجال الحضري لصالح ما هو ظرفي عرضي وانتقائي مؤقت. والمؤكد أن أي تدبير عمراني تغيب عنه الرؤية الشمولية، ويقتصر على دراسة كل ملف بطريقة منعزلة، يؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية على مستقبل المدن. وبذلك يساهم اللجوء المبالغ فيه إلى مسطرة الاستثناءات في خلق نمط إنتاج عمراني منحصر ومعزول، تغيب عنه الرؤية الشمولية وغياب العدالة المجالية والعقارية بمدينة الرباط مما قد يؤدي إلى خلق التمايز المجالي وعدم الانسجام السوسيو - اقتصادي والمعماري والبيئي».

وبالنسبة للتوجهات الكبرى لمشروع تصميم التهيئة، بالرباط، فيتضمن المشروع، منطقتين مخصصتين لاحتياط استراتيجي (RS): منطقة البستان بحي الرياض على مساحة 236 هكتارا والقطاعين 2 و3 من هضبة عكراش، ثم 7 مناطق للتجديد الحضري بمشاريع حضرية يرمز لها في مشروع تصميم التهيئة برمز ZP، إلى جانب 8 مناطق لتجديد المحاور المهيكلة ZR، منها منطقة ZR8 التي تشمل 5 أحياء عشوائية ذات كثافة عالية مبنية على أراضي شديدة الانحدار تستوجب تدخلا عموميا لإعادة الهيكلة، وهي حي الفرح وأبي رقراق والرشاد والانبعاث والمودة؛ فضلا عن 13 محورا للقطاع الثالث خاص بالتجارة والخدمات، و8 مناطق لإنعاش الأنشطة الاقتصادية.

يقول عبد الصمد أبو زهير، الرئيس السابق للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بمجلس جماعة الرباط والكاتب الإقليمي لحزب «العدالة والتنمية» بالرباط: «هناك إرادة ملكية تم التعبير عنها أكثر من مرة لتحسين صورة الرباط كعاصمة كبرى ضمن العواصم الدولية الكبرى. وفعلا انطلقت الإنجازات المتعلقة بالمرافق الهيكلة التي تعزز هذه الصورة مع برنامج الرباط عاصمة الأنوار، وتتواصل، سواء مع مسرح الرباط الكبير أو ملعب مولاي عبد الله، أو المحطة الطرقية ومحطة الرباط أكدال ومحطة الرياض التي هي في طور الإنجاز وباقي المرافق ذات الطابع الاقتصادي والسياحي والثقافي. وهي مرافق لا يمكن إلا أن ترفع من العاصمة إلى مصاف العواصم الكبرى في العالم».

مشاريعُ رائدة

جاء في الوثيقة، منطقةُ مشروع (Zone de projet) رقم 1: وهي الكورنيش الشمالي للرباط، أي المكان القريب من دوار العسكر، الذي تم هدمه بالكامل، وكان يتوفر على مساكن لصالح عسكريين سابقين وورثتهم. كان يتميز المجال بصبغة عسكرية وتكوينية تتمثل في مركز تكوين في مجال الطب العسكري ومركز تكوين في مهن الصيانة والطاقات المتجددة ومساكن عسكرية (دوار العسكر).

وستتحول هذه المنطقة إلى مكان ذي صبغة متعددة الوظائف، تتضمن السياحة والتنشيط والترفيه والسكن. بحيث سيتم تهيئة متنزه عمومي على شكل شُرفة حضرية، وبناء تجهيزات سياحية وتهيئة مسارات للتجول بالكورنيش وتوسعة الطرقات المجاورة.

أما منطقةُ مشروع 2: اختراق المحيط، فتمتد على السوق المركزي للخضر والفواكه والفضاء المقابل له ومقر مجلس مقاطعة يعقوب المنصور وملعب بونيف وثانوية المنصور الذهبي.

أما الطابع الذي ستعرفه هذه المنطقة بعد إعادة تهيئتها فهو سياحي ومتعلق بالتجارة والخدمات إضافة إلى السكن. بحيث سيتم بناء تجهيزات سياحية كبرى وترفيهية وتجارية. وستتم تهيئة فضاء وساحة عمومية كبرى أمام محطة القطار فائق السرعة أكدال (قبالة شارع الحسن الثاني)، وستتم تهيئة مسار واسع للتجول بالكورنيش مع اختراق نحو الساحل، كما ستتم توسعة الطرقات الحالية وفتح أخرى جديدة.

وتتعلق منطقة المشروع رقم 3 بالمرافق المُهيكلة الكبرى، بحيث تضم المنطقة حاليا ثكنة الدرك الملكي، والمحكمة العسكرية ومدرسة النصر ومركز تكوين مفتشي التربية الوطنية.

وستعرف المنطقة مرافق مهيكلة والأنشطة التجارية والسكن، بحيث سيتم خلق مرافق كبرى تكون بمثابة معالم حضرية ترى انطلاقا من المحاور الطرقية الرئيسية (شارعي الحسن الثاني والنصر)، وسيتم تأكيد البعد المعلمي لهذه المرافق عبر تهيئة فضاء عمومي كبير يمنح منظورا واسعا على هذه المعالم الحضرية.

وتتعلق منطقة المشروع رقم 4، وهي مدينة العرفان حاليا، بمدينة للمعرفة والابتكار. أما منطقة المشروع رقم 5، وهي ملتقى شارعي الحسن الثاني والنخيل، فستتحول لقطب للنقل متعدد الوسائط تربط بين المحطة الطرقية ومحطة القطار الرياض، ومحطة الترامواي. والهدف هو «إبراز مدخل للعاصمة عبر تشييد هذا القطب متعدد وسائل النقل».

وتتعلق منطقة المشروع رقم 6 بالكورنيش الجنوبي للرباط، بمحاذاة الحزام الأخضر الفاصل بين الرباط وتمارة، بحيث يروم مشروع التهيئة «مُصالحة المدينة مع ساحلها عبر خلق قطب حضري جديد يحقق تثمينا حقيقيا لكورنيش الرباط»، وخلق مقطع حضري يجمع بين التعددية الوظيفية وجودة الفضاءات العامة والمرافق السياحية والترفيهية، ثم إعادة إحياء شبكة حضرية ابتداء من الطريق الموازية للطريق السيار تمكن من التواصل البصري مع الكورنيش، فضلا عن تقوية الشبكة الخضراء للرباط عبر خلق فضاءات عمومية جديدة واعتماد مبدأ البناء منخفض الكثافة الذي يسمح بفضاءات مفتوحة.

مما لا شك فيه أن الرباط، عاصمة المملكة، هي واحدة من أجمل وأهم مدن المغرب. فهي عاصمته الإدارية، المعروفة بهدوئها ونظافتها، على الرغم من وجود تفاوتات بين بعض أحيائها الراقية والأكثر فقرا، المعروفة بكثافتها العالية وعشوائية مبانيها. لهذا جاء مشروع تصميم التهيئة الموحد، ليملأ فراغا دام 13 سنة

وبالنسبة لمنطقة المشروع رقم 7، التي تمتد على موقع سوق الخردة للسيارات سابقا، فستكون عبارة عن فضاء للمرافق والسكن، وبالضبط منطقة للإقامات السكنية من 5 طوابق.

أما مناطق التجديد الحضري، ويُرمز لها في مشروع إعادة التهيئة بـZR، فهي مناطق مخصصة لاستقبال مشاريع حضرية مندمجة، وتنقسم إلى قسمين، مناطق لتجديد المحاور المهيكلة: منطقة النوايل والأحباس، منطقة شارع الكفاح، منطقة شارع السلام ثم منطقة شارع المحيط الهادي. ثم مناطق لتجديد الفيلات، وهي منطقة ابن سينا ومنطقة ماء العينين ثم منطقة شارع بوعبيد. وتخص مناطق إنعاش الأنشطة الاقتصادية والصناعية والتجارية، مناطق يمكن البناء فيها واستغلال الأرض. وهي 21 موقعا مُوزعة على عموم تراب مدينة الرباط.

أهمية التصميم العمراني

يقول عبد العزيز الرماني، الخبير في الاقتصاد الاجتماعي، إن قيمة تصميم التهيئة بمدينة الرباط أو حتى المدن الأخرى، تبدأ من قيمته التنموية والمستقبلية، وهذه القيم يحددها الإطار القانوني، إذ لا يمكن الحديث عن تصميم التهيئة العمرانية لمدينة ما دون المراحل التي على هذا التصميم أن يقطعها، و «التي من طبيعة الحال تمتد لشهور طويلة، بحيث يتعلق الأمر بالدراسة والنقاش وإحالته لمجالس منتخبة لأنه كمشروع يتم تحضيره من طرف لجان متعددة، سواء على مستوى الهيئة الحضرية أو على مستوى دراسته وتمحيصه من قبل الهيئات المعنية بعيدا عن وزارة الداخلية التي تتبع لها وكالة التهيئة الحضرية. وبالتالي فجانب مشاركة المواطن يمر عبر المسار الديمقراطي الانتخابي، أي أن المواطن هو الذي صوّت عبر منتخبيه على المشروع في نهاية المطاف، ولربما لم تكن هناك مساهمة واضحة من قبل المجتمع المدني، لكن هناك مساهمة بارزة للمنتخب سواء داخل عرضه على مستوى مجلس المدينة أو على البلدية حسب المدينة».

ويضيف، في تصريح لـ «الصحيفة»، أن أهمية تصميم تهيئة مدينة الرباط تندرج في هذا الإطار، «أي التنموي والمستقبلي والقانوني. لكن بالنسبة للرباط عندما نأتي للجانب التنموي والمستقبلي، أحرص على ما هي الإكراهات والتحديات التي تواجه المدينة: أولا هي عاصمة المملكة، وثانيا هي مدينة الأنوار حسب مشروع تصميم

يقول عبد العزيز الرماني، الخبير في الاقتصاد الاجتماعي، إن قيمة تصميم التهيئة بمدينة الرباط أو حتى المدن الأخرى، تبدأ من قيمته التنموية والمستقبلية، وهذه القيم يحددها الإطار القانوني، إذ لا يمكن الحديث عن تصميم التهيئة العمرانية لمدينة ما دون المراحل التي على هذا التصميم أن يقطعها

التهيئة التنموية الذي أشرف عليه ملك البلاد، وثالثا هي مقبلة كغيرها من بعض المدن الكبرى على استجلاب مؤتمرات وندوات وتظاهرات، وهي أيضا مدينة تحتضن التظاهرات الرياضية الكبرى، وهي بذلك وجهة للمواطنين عبر العالم، سواء من خلال تظاهرات كأس إفريقيا للأمم 2025، أو حتى تظاهرات رياضية أخرى من ضمنها كأس العالم 2030».

وبالنسبة لعبد الصمد أبو زهير، الرئيس السابق للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بمجلس جماعة الرباط والكاتب الإقليمي لحزب «العدالة والتنمية» بالرباط، فإن إخراج تصميم التهيئة العمراني لمدينة الرباط هو إجراء أساسي لتطوير التخطيط العمراني وتحسين وصيانة النسيج العمراني للعاصمة. «ولا يمكن لهذا المشروع الطموح إلا أن يعزز الدينامية التنموية المتسارعة، والمشاريع المهيكلة التي تعرفها هذه الأخيرة وخصوصا منذ انطلاق البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط للفترة 2014-2018، والذي عنون بـ «الرباط مدينة الأنوار عاصمة المغرب الثقافية».

ويضيف أبو زهير في تصريح خصّ به «الصحيفة» أن «من شأن هذا المشروع الكبير أن يغير الوجه العمراني لمدينة الرباط وأن يجعلها في مصاف العواصم الدولية الكبرى، وأن يجعلها مركز جذب سياحي وتجاري وأن يصالح هذه المدينة العريقة مع واجهتها البحرية من خلال تثمين الشريط الساحلي وسيخلق مناطق خاصة بالخدمات والأنشطة التجارية».

وإذا كانت مدينة الرباط لا تعرف مجالات للتوسع العمراني، فقد حاول تصميم التهيئة، يزيدُ المتحدث، من خلال بعض أحكامه، التوسع بالسماح باستعمال البنيان العمودي، وكذلك لتجاوز الإشكالات المتعلقة بالتنقل وسط المدينة استعمل نزع الملكية من أجل المنفعة العامة لتوسيع محاور كبرى، والرفع من علو البنايات إلى 5 أو 6 طوابق في هذه المحاور، كما أنه خلق مناطق مشاريع، وهي حوالي ثمانية، إما أنها ستقوم بوظائف اقتصادية متعددة تشمل الأنشطة السياحية والترفيهية والسكن، والمنتزهات العمومية، أو ستكون مناطق للأنشطة التجارية والخدماتية بالإضافة إلى السكن. إضافة لإحداث مرافق كبرى مهيكلة ومعالم حضارية يمكن أن تشكل وجها جديدا للعاصمة لاسيما في بعض المواقع الاستراتيجية داخل المدينة.

وفي إطار إدماج السكن غير المهيكل تم خلق مناطق سميت بالتجديد الحضاري، يقول أبو زهير حول هذه النقطة: «هي مناطق ستكون مجالا للتدخل العمومي لتأهيلها والرفع من مستوى السكن اللائق بها وتحسين ظروف عيش الساكنة بها، لاسيما بالأحياء المعروفة بأحياء التنمية كاليوسوفية والعكاري».

كيف يمكن أن ينجح المخطط؟

يسجّل الرئيس السابق للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بمجلس جماعة الرباط بالقول: «على العموم فالمشروع هو طموح وكبير ويحتاج حالة من التعبئة وتعبئة الموارد المالية والجهود وتوفير شروط النجاح، ومن بينها إشراك الساكنة وكافة المتدخلين ومشاركة المؤسسات المنتخبة داخل المدينة».

> **من شأن هذا المشروع الكبير أن يغير الوجه العمراني لمدينة الرباط وأن يجعلها في مصاف العواصم الدولية الكبرى، وأن يجعلها مركز جذب سياحي وتجاري، وأن يصالح هذه المدينة العريقة مع واجهتها البحرية من خلال تثمين الشريط الساحلي وسيخلق مناطق خاصة بالخدمات والأنشطة التجارية**
>
> عبد الصمد أبو زهير، الرئيس السابق للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بمجلس جماعة الرباط والكاتب الإقليمي لحزب «العدالة والتنمية» بالرباط

الآن بالنسبة للتصميم، ما الذي يجب فعله؟ يجيب الرماني: «طبعا يجب عليه حفظ التوازنات وإقصاء التفاوتات ويجب أن يخلق رئة للمدينة، سواء على مستوى المساحات الخضراء أو حتى على مستوى الشوارع، أي أن تكون متسعة بدل أن تكون مدينة مخنوقة. ويضيف: «في الرباط لاحظنا التغيير منذ أن أطلق الملك محمد السادس مشروع «مدينة الأنوار»، أصبحت الرباط مدينة خضراء، مدينة شوارعها متسعة وبها ممرات تحتية ومواقف السيارات وغيرها. أي أصبحت مدينة تستجيب للتطورات الحديثة لا في الجانب العمراني ولا في جانب التهيئة ولا في جانب خلق التوازنات وهي نقطة مهمة للغاية في كل تصميم، فهذا الأخير يلزمه دراسة للتوازنات المجالية والجغرافية داخل المدينة.

التحدي الآخر المهم هو تحدي غلاء المعيشة، وهذا البعد، على الرغم من أن التصميم العمراني لا يطرحه لكونه خاصا بالتهيئة المجالية والسوسيو اقتصادية والسوسيو مجالية، لكنه يطرح نفسه في ما بعد. فهدف التصميم أيضا هو خلق مجالات أكثر حيوية وديناميكية حتى تكون مدينة تتنفس وتواكب التطور الحاصل في داخلها أو على المستوى العام. فالمواطنون يشترون سيارات أكثر، يقتنون مساكن أكثر ويريدون مرافق أكثر، وهذه الأمور كلها يجب أن يستجيب لها تصميم التهيئة».

مواطنون سقطوا من بين شقوق العاصمة

يبقى تصميم التهيئة الجديد، ليس سوى وثيقة من بضعة عشرات الأوراق التي تمت المصادقة على تفاصيلها التقنية. لكن خلف هذه الوثيقة يوجد عمل ضخم يتم وسيتم في السنوات القليلة القادمة.

ومن بين «الخسائر الجانبية» التي أفرزها هذا الزخم العمراني الكبير، هو «استبعاد» مواطنين عاشوا سنوات طويلة في الرباط، بدافع المصلحة العامة، صوب تخوم العاصمة، حتى يفسحوا المجال لهذه المشاريع الكبيرة.

يقول أبو زهير: «لكن هذه المشاريع، لا سيما المتعلقة بتهيئة الكورنيش الشمالي وممر المحيط، كلها مشاريع تطرح استفهامات حول مدى مراعاتها لظروف الساكنة ومدى الاستجابة لمتطلباتهم ورغباتهم في العيش داخل مدينة الرباط وارتباطاتهم الاجتماعية والاقتصادية بها».

وقد شهدت مجموعة من أحياء العاصمة عمليات هدم مساكن شخصية ستعوضها مشاريع عمومية وأخرى عبارة عن استثمارات خاصة. ولعل حي المحيط، كان الحي الذي شدّ جميع الأنظار، وبالضبط حي السانية الغربية، الذي خرج بعض ساكنته للإعلام من أجل الحديث عن وضعية لا يقين يواجهونها بسبب توصلهم بإشعارات لإفراغ مساكنهم دون توصلهم في البداية بأي بديل واضح.

هي مصلحة عامة إذن، تفوق المصلحة الخاصة لمئات من الأسر الرباطية. فهل هي مصلحة عامة حقيقةً؟ لا يتفق

مستشارو فدرالية اليسار مع هذا الأمر. ففي الندوة التي عقدوها بالرباط يوم الاثنين 10 مارس بالرباط، خلق عمر الحياني وهند بنعمرو وفاروق مهداوي الجدل، بالحديث عن عمليات نزع ملكية السكان، تمت خارج القانون، عبر الضغط من طرف السلطة المحلية، ودون توفير بديل حقيقي.

يقول عمر الحياني، المستشار الجماعي، إن مسطرة نزع الملكية تمر عبر مراحل يؤطرها القانون، وتأخذ وقتا. بحيث تتم المصادقة على المسطرة في الجماعة، ثم يتم بحث عمومي مع إبداء الرأي والاعتراض من طرف المواطن المعني بالأمر، وبعدها يتم تنفيذ نزع الملكية. ويضيف وسط حضور بعض ساكنة حي المحيط: «ما حدث هو أن نزع الملكية تم خارج المسطرة القانونية، هؤلاء أناس يتصرفون في أملاك الخواص دون نشر أي قرارات في الجريدة الرسمية».

أما هند بنعمر فذهبت إلى أن بعض مساكن السانية الغربية تدخل في إطار التراث. وأوضحت أن تصميم التهيئة في مادته 13B تشير إلى أن أي بناية ذات طابع تراثي يجب الحفاظ عليها. وسجلت أن «تراثنا ندعو للحفاظ عليه لكن نرى أنه يتعرض للهدم»، مقدمة اقتراحا يتمثل في الحفاظ على بعض المنازل ذات الطابع التراثي، لتحويلها إلى متاحف أو مرافق ثقافية.

من جانبه، اعتبر فاروق مهداوي، أن حي المحيط يبقى حالة شاذة في عمليات إعادة التهيئة التي تعرفها المدينة. «هناك عملية بيع أملاك لجهات مجهولة، أما المنفعة العامة فلا وجود لها ولم تحترم مسطرة نزع الملكية»، يقول.

ندوة صحافية للحزب الوحيد الذي تفاعل، حتى ذلك التاريخ، مع هموم ساكنة المحيط التي تم إشعارها بقرارات الهدم دون إعطائها، حسب تصريحات الساكنة، أي بديل واضح أثارت الكثير من الجدل. لكنه جدل تم طيه سريعا بسبب تدخل ملكي. بحيث تم الاتفاق على تعويض ملاك المنازل بتعويضات بين 10 آلاف درهم للمتر المربع، للمنازل غير المحفظة، و13 ألف درهم للمتر المربع للمنازل المحفظة، بل وتعويض حتى المكترين بشقق في مدينة تمارة بثمن 10 ملايين سنتيم للشقة الواحدة.

وللرد على هذا الجدل، سارعت عمدة مدينة الرباط، فتيحة المودني، لعقد ندوة صحافية، في مقابل ندوة فدرالية اليسار، دافعت فيها عن مخطط التهيئة، وأعلنت خلالها أن سكان حي المحيط وباقي الأحياء المعنية قد تم تعويضهم بالفعل، وأن عمليات نزع الملكية لم تحصل أصلا، بل ما وقع هو عملية بيع من طرف المعنيين مع إدارة أملاك الدولة التابعة لوزارة المالية.

وقالت عمدة العاصمة: «في السانية الغربية لم يكن هناك أي نزع للملكية بداعي المنفعة العامة، ما حدث هو عمليات بيع بالتراضي وإعادة إسكان المواطنين في وضعية هشة في تمارة»، وسجّلت: «نريد مدينة حديثة، متطورة، ديناميكية تساهم في الاقتصاد، ومدينة خضراء، من الطبيعي والضروري توسيعها، وصيانتها، وهدم المباني القديمة وبناء أخرى جديدة. لا ننسى أن الرباط والمغرب يستعدان لاستضافة أحداث رياضية كبرى، من بينها كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030».

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

حاورته - خولة اجعيفري

بعد إحاطة دي ميستورا أمام مجلس الأمن.. أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط محمد تاج الدين الحسيني في حوار خاص مع «الصحيفة»:

إذا استمر النظام الجزائري في التشبث بموقفه المتصلب من قضية الصحراء فمن المنتظر أن يفوض مجلس الأمن القرار للتصويت عبر غالبية أعضائه، بما فيهم الأعضاء الدائمون المتمتعون بحق الفيتو، وحينها سيصبح الأمر قابل للتنفيذ

محمد تاج الدين الحسيني
أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بجامعة محمد الخامس بالرباط

- **كيف تقيّمون مضمون الإحاطة التي قدمها المبعوث الشخصي للأمين العام ستيفان دي ميستورا في 14 أبريل أمام مجلس الأمن؟ في نظركم هل عكست تحولا في مقاربته للملف مقارنة بالإحاطات السابقة؟ أي هل ترون أنها باتت تميل إلى قدر من الواقعية السياسية، أم أنها ما زالت في دائرة التوصيف الحذر دون مواقف واضحة؟**

فعلاً، إحاطة دي ميستورا جاءت مختلفة تمامًا عن سابقاتها، ويمكن القول إنها تشكل منعطفًا مهمًا في مسار قضية الصحراء، أقول هذا لأن دي ميستورا، كما هو معلوم لدى الكثيرين، كان على وشك تقديم استقالته من المهمة التي كُلّف بها، لكنه تراجع عنها في اللحظة الأخيرة، ويبدو أن هذا القرار جاء بعد لقائه مع ممثلة وزير الخارجية الأمريكي، حيث من الواضح أنها قدمت له توضيحات مفصّلة بخصوص المواقف التي عبّر عنها كل من وزير الخارجية الأمريكي والرئيس دونالد ترامب، الذي جدد تأكيده على أن موقفه المُعلن سنة 2020 لم يتغير، وأن مسألة السيادة المغربية على الصحراء محسومة.

وهنا أود الإشارة، إلى أن ترامب يرى أن الحل الوحيد يمر عبر التفاوض بين الأطراف من أجل القبول بمقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، باعتباره المقترح الوحيد القادر على إنهاء هذا النزاع المفتعل، وهذا الموقف الأمريكي، الذي أعيد تأكيده، يتزامن مع مواقف داعمة مهمة أخرى من فرنسا وإسبانيا وألمانيا وغيرها، وهو ما شكّل ضغطا واضحا على دي ميستورا، إلى جانب إلحاح الأمين العام للأمم المتحدة، لإعادة تكييف المقاربة الأممية تجاه النزاع، وما يعزز هذا الطرح هو أن دي ميستورا نفسه وصف مقترح المغرب بالجدي، وطالب الرباط بتقديم تفاصيل أوفى بخصوصه، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأشهر الثلاثة المقبلة ستكون حاسمة، وهذا يعني أن الحسم لن يكون إلا لصالح المقترح المغربي، الذي سبق لمجلس الأمن، منذ طرحه سنة 2007، أن اعتبره مشروعا جادا وواقعيا وذا مصداقية، وبالتالي، يمكن القول إن دي ميستورا بات يبحث عن وسيلة مناسبة لتغليف هذا التوجه، وتقديمه بشكل مقنع ومقبول في جلسة مجلس الأمن المقبلة.

- **في الإحاطة الأخيرة، تكررت عبارات مثل «الإلحاح» و«فرصة الأشهر الثلاثة المقبلة». برأيكم، هل تحمل هذه الإشارات دلالة على انعطافة أممية حقيقية في طريقة تعاطي الأمم المتحدة مع النزاع المفتعل حول الصحراء؟**

تماما، وهذا ما شدّد عليه دي ميستورا بوضوح، وهو في صميم مبادرة الحكم الذاتي التي يطرحها المغرب بشكل منفرد في إطار حوار واستشارة جادة مع شركائه، من قبيل فرنسا وإسبانيا، فالمغرب حرص، في هذا المقترح، على اعتماد المعايير الدقيقة التي يُقرّها القانون الدولي في أنظمة الحكم الذاتي، وذلك ضمن تصور ديمقراطي شامل يتضمن برلمانًا محليًا، حكومة محلية، ومحكمة محلية، بينما تحتفظ الدولة المركزية باختصاصات سيادية مثل الأمن الداخلي، والدفاع، والعلاقات الدبلوماسية، إذًا، حتى حين يطلب دي ميستورا توضيحات من المغرب، فإن المبادرة واضحة في جوهرها ومبناها، وتتماهى مع ضوابط القانون الدولي، ما يجعلها مشروعًا جادًا وواقعيًا.

- **في هذه الحالة، لابد من استحضار أن دي ميستورا دعا المغرب إلى تقديم توضيحات أكثر تفصيلا بشأن مبادرة الحكم الذاتي، هل ترون في ذلك رسالة ضغط على الرباط، أم أنها فرصة لتعزيز وضوح المقترح المغربي دوليًا؟**

في الحقيقة، لا أرى في ذلك ضغطًا، بل هو فرصة فعلية، لأن المسألة لا تخص المغرب وحده، بل تشمل الطرف الآخر أيضا، وهو الجزائر، التي يُفترض بها الانخراط في المفاوضات، وبطبيعة الحال، إقناع الجزائر لا يتم عبر طريق مفروش بالورود، بل ملىء بالتساؤلات والتحفظات، وهو ما يتطلب بدوره تقديم شروحات وتفسيرات إضافية، وهذا تماما ما يسعى إليه دي ميستورا وأنا على يقين أن المغرب يمتلك من الوسائل والحجج ما يكفي لإثبات جدية مقترحه، وإبراز تطابقه مع القانون الدولي، بل وأكثر من ذلك، هو قادر على تنزيل هذا المقترح بشكل شفاف ومقبول، في انسجام تام مع تطلعات الساكنة التي تشكل جوهر هذه المبادرة.

- **هل يمكن القول إن الإدارة الأمريكية، في عهد ترامب، بصدد ترسيخ دورها كـ «وسيط مباشر» في هذا النزاع، بدل الاكتفاء بموقف داعم لمبادرة المغرب؟ وكيف يمكن للمغرب استثمار هذا التحول؟**

هذا سؤال في غاية الأهمية، وإجابتي ستكون دقيقة، إدارة ترامب تمتلك اليوم كل مقومات التدخل كطرف محوري، ليس فقط كوسيط، بل أيضًا كقوة ضاغطة قادرة على التأثير في الأطراف الأخرى، بهدف الوصول إلى حل، بطبيعة الحال، إذا ظل مجلس الأمن يتناول هذا النزاع ضمن مقتضيات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، فالأمر يتعلق بتقريب وجهات النظر وتيسير المفاوضات بين الأطراف، وهنا، نحن أمام مسار تفاوضي لم يعد غامضًا، خاصة في ظل التكرار المستمر لذكر الجزائر في قرارات مجلس الأمن، بمعدل خمس إلى ست مرات في كل قرار مرتبط بهذا الملف، لذا، فإن أي مفاوضات مقبلة يجب أن تُعقد في إطار موائد مستديرة، تجمع كل الأطراف على قدم المساواة، وتسمح لكل منهم بتقديم رؤيته ومناقشتها بشكل مباشر وجاد.

> **ما شدّد عليه دي ميستورا بوضوح، في صميم مبادرة الحكم الذاتي التي يطرحها المغرب بشكل منفرد في إطار حوار واستشارة جادة مع شركائه، من قبيل فرنسا وإسبانيا، فالمغرب حرص، في هذا المقترح، على اعتماد المعايير الدقيقة التي يُقرّها القانون الدولي في أنظمة الحكم الذاتي، وذلك ضمن تصور ديمقراطي شامل يتضمن برلمانًا محليًا، حكومة محلية، ومحكمة محلية، بينما تحتفظ الدولة المركزية باختصاصات سيادية مثل الأمن الداخلي، والدفاع، والعلاقات الدبلوماسية**

- **لكن، في حال استمرت الجزائر في تعنتها ورفضت الجلوس على طاولة التفاوض الأممي، هل يُصبح الحل بيد مجلس الأمن لفرض الحكم الذاتي على الأرض؟ وهل يمتلك المجلس فعلاً الأدوات لفرض هذا الخيار دون موافقة الجزائر؟**

بطبيعة الحال، وهذه هي النقطة الأساسية في الملف اليوم، في حال تشبّث النظام الجزائري بموقفه المتصلّب إلى أقصى الحدود، فإن السؤال الذي يُطرح هو: هل سيظل مجلس الأمن متحفظًا وينتظر إلى ما لا نهاية تغيير هذا الموقف؟ الجواب هو لا، القافلة يجب أن تستمر وإذا استمر هذا التعنت الواضح من جانب الجزائر، فإن من المنتظر أن يُفوض مجلس الأمن آلية اتخاذ القرار.

دعني أفكك معك الأمر بصورة أكثر دقة وتفصيلا، لتذكير، لا الصين ولا روسيا سبق لهما استخدام الفيتو لمنع مشروع قرار تقدّمت به الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني، بوضوح، أنه في حال قررت الدول الكبرى، وعلى رأسها واشنطن، الدفع في اتجاه تنفيذ مشروع الحكم الذاتي حتى دون موافقة الجزائر، فإن ذلك سيصبح واقعًا قابلًا للتطبيق، وأعتقد، بالنظر إلى المعطيات الحالية داخل مجلس الأمن، أن هذا التوجه قد يصبح ممكنًا في أكتوبر 2025، إذ لدينا موقف واضح من الولايات المتحدة وفرنسا، اللتين أعلنتا صراحة اعترافهما بسيادة المغرب على صحرائه، أما بخصوص بريطانيا، فهناك مؤشرات قوية على أنها تسير في هذا الاتجاه، خصوصًا وأنها كثيرًا ما تصطف داخل حلف الناتو، ومنذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، باتت تبحث عن تحالفات إقليمية جديدة، وقد أصبحت علاقاتها مع المغرب أكثر إيجابية، خاصة مع إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى، كخط الربط الكهربائي من الجنوب المغربي نحو بريطانيا لتزويد ملايين المنازل بالطاقة، إلى جانب مشاريع الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية في الأقاليم الجنوبية، وكل هذا يعزز من احتمال دعم لندن لأي مشروع قرار أممي لصالح المغرب.

أما روسيا، فرغم تحالفها التقليدي مع الجزائر، لم يسبق لها أن اصطدمت بمصالح المغرب بشكل مباشر، ولم تستخدم الفيتو في وجهه، بل بالعكس، كما أنها في الحقيقة متحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية أكثر من تحالف هذه الأخيرة مع البلدان الأوروبية، ويظهر أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب تُكِّن صداقة باتت واضحة مع بوتين، ولن يخيب ظنه في أن يستعمل حق الفيتو في وضعية مثل هاته، وأيضا حتى بالنسبة للمغرب العلاقات الروسية المغربية ليست متوترة على الاطلاق، بل هناك تعاون واضح منذ الماضي البعيد، وتشمل مجالات حيوية مثل الفوسفاط، الحوامض، الصيد البحري، وحتى الشراكة الدينية مع إرسال مرشدين لتدريس المذهب المالكي في روسيا، ثم زيارة الملك محمد السادس إلى موسكو سنة 2016 كانت منعطفًا استراتيجيًا عزّز هذه الروابط، وبالتالي روسيا هي الأخرى لم تعد تتمسك بتحالف قطعي مع الجزائر في كل ما تذهب إليه، بل تحاول مسك العصى من الوسط والمقاربة بين مصالحها في البلدين، لهذا، المرحلة المقبلة وفي أسوأ الاحتمالات لن ترفع الفيتو مما يجعل من غير المرجح أن تدخل موسكو في مواجهة مع المغرب.

وفيما يخص الصين، فهي تمضي قدمًا في مشروع «الحزام والطريق»، وتسعى للتموضع في المنصات الاستراتيجية عبر العالم، وهنا المغرب كان من أول الدول التي وقّعت على هذه المبادرة، ويُعد اليوم بوابة استثمارية وتجارية للصين نحو غرب وشرق إفريقيا، كما أن العلاقات الثنائية تشمل مصانع بطاريات، واتفاقيات تجارية، فضلًا عن استفادة الصين من اتفاقية التبادل الحر التي تجمع الرباط وواشنطن سيما في ظل التحيين الجمركي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت المغرب أقل دولة ضمن قائمة التعرفات الجمركية، وبمكنني القول إن الصين اليوم تبحث جديا عن وصول قوي ومعمق نحو جنوب الصحراء وأفريقيا الغربية والشرقية، فيما المغرب متوغل في هذه المنطقة بقوة سواء من خلال نظامه البنكي أو وسائل النقل أو ميناء الداخلة المتوسطي، وضمه لأكثر من 25 دولة ضمن المشروع الاستراتيجي، وبالتالي الصين من مصلحتها أن تكون مع المغرب كمنصة استراتيجية، والمصالح بين الطرفين واضحة ولن تصل لمستوى المواجهة، أضف إلى ذلك أن الصين تتفادى الصدامات، وتُقدّر موقف المغرب من الوحدة الترابية ورفضه الانفصال، وهو ما يتقاطع مع رؤيتها لوحدة الأراضي.

بناءً عليه، أعتقد أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو لحظة مفصلية، وإذا ما تم تجاوز العراقيل الحالية، فقد نكون على موعد مع إحياء الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء في أجواء استثنائية، تؤشر على استكمال استرجاع الصحراء في إطار مشروع الحكم الذاتي، وبدعم دولي واضح ومتصاعد.

> **في حال تشبّث النظام الجزائري بموقفه المتصلّب إلى أقصى الحدود، فإن السؤال الذي يُطرح هو: هل سيظل مجلس الأمن متحفظًا وينتظر إلى ما لا نهاية تغيير هذا الموقف؟ الجواب هو لا، القافلة يجب أن تستمر وإذا استمر هذا التعنت الواضح من جانب الجزائر، فإن من المنتظر أن يُفوض مجلس الأمن آلية اتخاذ القرار.**

- **بالتزامن مع تحركات دي ميستورا، أطلق المغرب جولة دبلوماسية نشطة في أوروبا، كيف تفسرون دلالة هذا التوقيت؟ وهل ترون في هذه التحركات تعبيرًا عن استراتيجية استباقية، أم أنها تندرج ضمن منطق الضغط الإيجابي؟**

أعتقد أن الأمر يجمع بين البعدين معا، السياسة الاستباقية والضغط الإيجابي، في انسجام تام مع ما أشار إليه الملك محمد السادس في عدد من خطبه، حين أكد أن المرحلة المقبلة يجب أن تحمل شعار «من التدبير إلى التغيير»، وبالتالي، فإن هذا التحول يقتضي اعتماد دبلوماسية هجومية واستباقية لإقناع الأطراف الدولية بوجاهة الطرح المغربي، وهذا بالضبط ما يفسر وتيرة اللقاءات والزيارات التي قادها وزير الخارجية ناصر بوريطة خلال الأسابيع الماضية، فيما الهدف واضح هو التحضير لفترة الثلاثة أشهر، ثم الستة أشهر المقبلة، وصولاً إلى أفق أكتوبر، وهو توقيت بالغ الأهمية، لكن المغرب، في رأيي، مطالب اليوم بإغلاق ملفين رئيسيين يعيقان تقدم الحل.

أولًا، مسألة استمرار تسجيل ملف الصحراء في اللجنة الرابعة للأمم المتحدة، هذا أمر لم يعد مقبولًا، فالتاريخ يُظهر أن المغرب هو من طلب إدراج الملف في هذه اللجنة في بداية الستينيات، حين كان

يسعى إلى استرجاع إقليمي سيدي إفني والصحراء معًا من الاحتلال الإسباني، ومع أن سيدي إفني استُرجع سنة 1967 بعد مفاوضات واتفاق جديد مع مدريد، إلا أن إقليم الصحراء بقي في اللجنة الرابعة، رغم أن اتفاقية مدريد التي وُقّعت لاحقًا واستُودعت لدى الأمم المتحدة حسمت مسألة السيادة المغربية على الإقليم، غير أن الجزائر تمسكت باستمرار الملف في هذه اللجنة، واليوم، يحق للمغرب أن يطالب أمام الجمعية العامة، وبأغلبية الثلثين، بسحب الملف نهائيًا ومن هنا تأتي أهمية التحرك الدبلوماسي المكثف والزيارات المتعددة التي يقوم بها بوريطة.

أما العائق الثاني، فهو استمرار وجود «البوليساريو» كعضو في الاتحاد الإفريقي، وهو وجود غير قانوني منذ البداية، لأنه تم قبوله بطريقة حسابية فقط، بناءً على نصف عدد الدول زائد واحد، دون التحقق من استيفاء هذا الكيان لشروط الدولة (أرض، سكان، وسيادة). المغرب كان قد طالب حينها بضرورة احترام هذه المعايير، لكن طلبه رُفض دون حتى المرور إلى التصويت، وهذا ما دفع المملكة لاحقًا إلى اعتبار هذا الوجود باطلًا، وعند عودتها إلى الاتحاد الإفريقي، أوضح الملك محمد السادس أن الهدف من العودة هو تصحيح هذا الخطأ من الداخل، ويجب التذكير هنا بأن الجزائر كانت تسعى، قبل انضمام المغرب، إلى إرسال رئيس موزمبيق السابق، المعروف بعدائه للمغرب، كمبعوث خاص للاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة ليمثل موقفًا جماعيًا مناهضًا لمغربية الصحراء، مدعومًا بـ45 دولة إفريقية لكن انخراط المغرب أوقف هذا السيناريو، بل وأصبح اليوم فاعلًا محوريًا داخل المجلس الذي يتخذ مثل هذه القرارات.

الآن، إذا كانت الأغلبية المطلوبة آنذاك هي 28 دولة، فإن بلوغ أغلبية الثلثين (أي 36 دولة) اليوم ليس أمرًا مستحيلًا في ظل الزخم الإقليمي الراهن، وتوتر علاقات الجزائر مع دول الساحل، ومشروع أنبوب الغاز مع نيجيريا، والتوسع الاقتصادي المغربي في إفريقيا.. الأمل قائم، لكنه يتطلب إرادة سياسية حازمة، ودبلوماسية فعّالة، لا تقتصر على الرسمية فقط، بل تشمل أيضًا الدبلوماسية الموازية: من برلمانيين، وأحزاب، وأكاديميين، ومجتمع مدني، ودبلوماسية روحية من خلال المذهب المالكي، وحتى الرياضة، كل هذه الواجهات يجب أن تُفعّل للوصول إلى النتائج المرجوة.

- **ذكرنا الجزائر مرارًا، بعد كل هذا الزخم الذي شهده ملف الصحراء خلال الأسابيع والشهور الأخيرة، كيف يمكن برأيكم أن يتعامل المغرب مع الجزائر بوصفها الطرف الأساسي في المعادلة، ويدفعها للجلوس على طاولة التفاوض بشأن الحكم الذاتي وإنهاء النزاع تحت السيادة المغربية، دون أن تُشعر بأنها خرجت «خاسرة» بعد عقود من الدعم الدبلوماسي والمالي للجبهة الانفصالية؟**

للأسف، النظام الجزائري الحالي يُعد حالة فريدة، فقد دخل في صراعات مع الجميع تقريبًا، خلال فترة قصيرة، سحب سفيره من إسبانيا ثم أعاده، وحرّر الأمر مع فرنسا، ودخل في نزاعات متكررة مع دول الساحل، آخرها إسقاط الطائرة المالية، مما ينذر بمواجهة قد تؤدي إلى انفجار إقليمي.. كثيرون كانوا يعتقدون أن الحرب ستندلع مع المغرب، لكن الواقع اليوم يظهر هشاشة موقع الجزائر على حدود مالي.

الطرف الوحيد الذي يبدو في تناغم مع النظام الجزائري هو النظام التونسي، وهذا مفهوم إذا ما أدركنا أن تونس تعيش أزمة دكتاتورية متقدمة، تنعكس في مواقفها الداخلية والخارجية المتصلبة، لذلك لا يمكن للمغرب أن يفعل الكثير الآن مع نظام قرر بشكل أحادي قطع العلاقات الدبلوماسية، وأغلق الأجواء، ورافق قراراته بخطاب عدائي واضح.

أما المغرب، فكان موقفه واضحًا، إذ أكد الملك محمد السادس في خطاب رسمي اليد ممدودة لإخواننا في الجزائر، واقترح تشكيل لجنة ثنائية تناقش كل القضايا دون تحفظ، غير أن الرد الجزائري كان بالرفض، وهو أمر كان متوقعًا.. في حين أن التاريخ يؤكد أن قادة جزائريين عقلاء تبنّوا مواقف مغايرة، فحين دخل الملك الراحل الحسن الثاني في حوار مع الشاذلي بن جديد، اتفقا على ترك ملف الصحراء للأمم المتحدة، والعمل على تقوية العلاقات الثنائية، ما أفضى إلى مؤتمر مراكش 1989 الذي أسس عليه اتحاد المغرب العربي، لكن للأسف، العقيدة السائدة اليوم في النظام الجزائري ترى أن قوتها تتحقق من خلال إضعاف محيطها، والمغرب هو العدو الوحيد في نظرها باعتباره قوة إقليمية، رغم وجود دول أضعف كمالي والنيجر وموريتانيا..العداء لم يبقَ حكرًا على العسكر، بل امتد إلى الشعب عبر حملات إلكترونية تنشر مواقف عدائية بشكل منهجي، ما يعكس انتقال حرب الدعاية إلى مستويات لا رجعة فيها.

> **أكد الملك محمد السادس في خطاب رسمي: اليد ممدودة لإخواننا في الجزائر، واقترح تشكيل لجنة ثنائية تناقش كل القضايا دون تحفظ، غير أن الرد الجزائري: كان بالرفض، وهو أمر كان متوقعًا.. في حين أن التاريخ يؤكد أن قادة جزائريين عقلاء تبنّوا مواقف مغايرة، فحين دخل الملك الراحل الحسن الثاني في حوار مع الشاذلي بن جديد، اتفقا على ترك ملف الصحراء للأمم المتحدة، والعمل على تقوية العلاقات الثنائية، ما أفضى إلى مؤتمر مراكش 1989 الذي أسس عليه اتحاد المغرب العربي**

- **في هذه الحالة، ما الخيارات المتبقية إذن أمام المغرب في ظل استمرار هذا السلوك العدائي، ومع تسلح الجزائر المتصاعد؟**

أعتقد أن هناك خيارين أساسيين، الأول، انتظار تغير محتمل في بنية النظام الجزائري، وهو أمر وارد نظرًا إلى الطريق التي يسلكها، والثاني، أن يُصدر مجلس الأمن قرارًا بأغلبية حاسمة يفرض من خلاله الأمر الواقع على الجزائر، أما احتمال الحرب، فسيكون كارثيًا على الطرفين.

صحيح أن الجزائر كدّست من تسلحها، وأصبحت أكبر مستورد للسلاح في القارة الإفريقية، بل أكثر مما يجب ومن حدود المعقول، متفوقة على نيجيريا وجنوب إفريقيا ومالي، لكن المغرب بدوره لم يبقَ مكتوف الأيدي وقوته تكمن في نوعية مؤسساته العسكرية، ومستوى التكوين والابتكار في الجيش، وبالتالي رغم الاعتراف الكمي للتسلح الجزائري إلا أنه لا يشكل تفوقًا على المغرب، وربما هذا التوازن القائم بين البلدين لحد الآن هو الذي منع وقوع الحرب.

وصدقني، لو شعرت الجزائر في أية لحظة بأنها تتفوق عسكريًا على المغرب لبادرت إلى الحرب، وهذا معروف في قواعد السياسة الدولية: اختلال التوازن الإقليمي غالبًا ما يقود إلى نزاعات، ولعل المثال الأبرز هو ما حدث بين العراق وإيران.. لهذا ولحسن الحظ، هذا التوازن لا يزال قائما، والمغرب يتمتع بسمعة طيبة بين حلفائه وشركائه، ما يمنع الجزائر من المخاطرة بدخول مواجهة قد تدمّرها سياسيًا وعسكريًا.

- **في ظل التحولات الدولية والدينامية المتسارعة حول الملف، هل لا يزال المغرب متمسكًا بنفس عرض الحكم الذاتي الذي قدمه سنة 2007، أم أن السياق الحالي يفرض إعادة توضيحه أو تطويره على المستوى الدستوري والمؤسساتي؟**

بالتأكيد، المغرب لا ينوي تغيير عرضه، لأن المشروع الناجح لا يُعدّل، مبادرة الحكم الذاتي كما قُدمت سنة 2007، بالإطار الدستوري والمؤسساتي الذي صيغت فيه، نالت إشادة دولية وأممية، وأقنعت كل الشركاء المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ثم، لا أعتقد أن المغرب سيغير فقرة واحدة في هذا المشروع، كما أن مجلس الأمن وصفه مرارًا بأنه جاد وذو مصداقية وواقعي، وهي الشروط التي يطلبها في أي حل سياسي للنزاع وبالتالي، لم يتبقَّ أمام المجلس سوى الإقرار بأن هذا هو المقترح الذي يحمل الصفات المطلوبة للحل النهائي.

ومع ذلك، دعينا لا ننسى شيئا أساسيا وهو أن المغرب قال إن المشروع هو قابل للتفاوض بين الأطراف وبالتالي فإذا كان هناك من تغييرات كما أشرتم إلى ذلك في السؤال فستكون ليس بإرادة من المغرب، بل في إطار تلك المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، وإذا كانت مقترحات فعالة وإيجابية، فإن المغرب لن يرفضها، لكنه سيرفض أي اقتراح يمس بسيادته الوطنية المعترف بها أمميا، وما عداه كله قابل للتفاوض والخط الوسط.

- **هل تعتقدون أن الجزائر ستقدم أي تنازلات في هذه المرحلة؟ وما الدور المطلوب من الدبلوماسية المغربية اليوم؟**

لا أعتقد أن الجزائر ستتنازل في هذه المرحلة، ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى تصريح موظف سامٍ في الإدارة الأمريكية قال فيه إن هناك 200 ألف صحراوي على الأراضي الجزائرية، ويجب إيجاد حل لهم، هذا التصريح يعكس خطأ كبيرًا في التقدير، ويجب على الدبلوماسية المغربية أن ترد عليه بالحجج.

فالجزائر نفسها رفضت دائمًا السماح للمفوضية السامية للاجئين بإحصاء سكان تندوف، أما المرجعية الوحيدة المعتمدة، فهي الإحصاء الإسباني لسنة 1975، الذي حصر عدد الصحراويين في 70 ألفًا، غالبيتهم يعيشون اليوم في الأقاليم الصحراوية المغربية، أما من في تندوف، فأغلبهم ليسوا صحراويين، بل موريتانيون وأفارقة هاربون من أزمات بلدانهم، أو حتى جزائريون، لذلك، من الضروري أن يتحرك المغرب سريعًا لتوضيح هذا الخلل في فهم الإدارة الأمريكية، حتى لا تُبنى عليه قرارات خاطئة.. فما تحاول الجزائر ترويجه كقضية إنسانية، هو في الحقيقة مناورة سياسية بغطاء إنساني.

الاجتماع الخريفي للبنك وصندوق النقد الدوليين: خطّ «ثِقة» وتوقعات نمو متفائلة للمغرب مع تحذير من تغول اقتصاد الظل

الأرقام فجرت «بالونة» الـ 400 مليار دولار الجزائرية.. وأكدت المسار السيء لتونس في عهد قبضة سْعَيّد

الصحيفة من الرباط

انتهت الاجتماعات الربيعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسنة 2025، التي عُقدت على امتداد الأسبوع الماضي بواشنطن، بعدما أماطت اللثام عن العديد من الأرقام والمعطيات التي تضع اقتصادات مختلف دول العالم في نصابها الحقيقي، بعيدا عن التضخيم أو التبخيس، ومن بين هذه الاقتصادات تلك التي تهم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها الاقتصاد المغربي، الذي، للمفارقة، تدعو توقعات النمو الخاص به إلى التفاؤل، في حين تفرض أرقام «نشاط الظل» مراجعته بشكل هيكلي.

وإذا كانت المعطيات الآنية والتوقعات المستقبلية قد حملت رسائل طمأنة إلى دول مثل المغرب ومصر، فإنها في المقابل جاءت بمثابة رد على «المبالغات» الصادرة عن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، «الحالم» بتحقيق ناتج داخلي خام يصل إلى 400 مليار دولار عند حلول سنة 2027، عوض 269 مليار دولار المتوقعة رسميا سنة 2025، أما بالنسبة لتونس فإن تباطؤ النمو المتوقع لاقتصادها لم يكن مفاجئا، في ظل حالة عدم اليقين التي تفرضها القبضة الحديدية للرئيس قيس سعيد.

المغرب وخط الائتمان

كان لاقتصادات منطقة «مينا» نصيب من نقاشات الاجتماع الربيعي للمؤسستين الماليتين الأهم على مستوى العالم، ولعل أبرز تصريح طفا على السطح هو ذاك الصادر عن مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، التي أوضحت أن المغرب هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يتوفر على الشروط اللازمة للحصول على خط ائتماني مرن، بفضل استقراره الاقتصادي وسياسته النقدية.

هذا الأمر يعني، تلقائيا، أن كافة دول المنطقة، غير مخولة للحصول على هذا الخط، والحديث هنا ليس عن حاجتها إليه من عدمها، بل عن تركيز جورجيفا على الشروط المرتبطة بتخويلها هذه الإمكانية أساسا، ففي حالة المغرب تحدثت عن «ترتيب الأوضاع الداخلية، من خلال سياسات مالية ونقدية متينة»، وهو أمر لا ينسحب على باقي دول شمال إفريقيا.

ووفق الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، فإن خط الائتمان المَرن صُمم لتلبية الطلب على الإقراض الموجّه لمنع الأزمات وتخفيف حدتها في البلدان التي يتسم إطار سياساتها وسجل أدائها الاقتصادي بدرجة كبيرة من القوة، والغرض منه هو توفير الدعم المالي للبلدان التي تتمتع بأساسيات اقتصادية قوية للغاية وسجل أداء متواصل فيما يخص تنفيذ السياسات لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الفعلية أو المحتملة لتمويل ميزان المدفوعات وتعزيز ثقة الأسواق خلال فترات ارتفاع المخاطر.

وضمن شروط الأهلية للحصول على هذا الخط، نجد أولا «قوة بالغة تتسم بها أساسيات الاقتصاد وأطر السياسات المؤسسية»، كما تفرض التوفر على سجل متواصل من السياسات بالغة القوة، والتزاما مستمرا بمواصلة تنفيذ هذه السياسات مستقبلا، والأمر يتعلق بخط يمنح لمدة سنة إلى سنتين مع إمكانية التجديد، وفترة سداد تتراوح ما بين 3 سنوات وأربع إلى 5 سنوات.

والخط الائتماني المرن، ليس قرضا مباشرا، بل هو أداة تمويلية يوفرها صندوق النقد الدولي لدول معينة، تَمنحها إمكانية سحب أموال عند الحاجة، دون شروط صارمة أو برامج تقويم قاسية، فالغرض الأساس منه وقائي وقد لا تحتاج الدولة لمعنية لسحب أموال منه، وإذا احتاجت إلى ذلك، تكون معفية من شروط القروض التقليدية ويمكنها استخدامه بالكامل أو بشكل جزئي.

اقتصاد الظل.. رقم كارثي

ومع ذلك، فإن مخرجات الاجتماع الربيعي لصندوق النقد والبنك الدوليين، لم تكن كلها «وردية» بالنسبة للمغرب، فقد كشفت أيضا عن فشل السياسات الحكومية المتعاقبة في الحد من مظاهر الريع التي يوفرها «اقتصاد الظل»، بما يشمل مرحلة الحكومة الحالية التي يقودها رجل الأعمال عزيز أخنوش، الأمر الذي أكده تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟».

وأوضح التقرير أن الاقتصاد غير المهيكل، الذي أسماه «القطاع غير الرسمي»، يشكل ما بين في المائة 10 و30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويستوعب ما بين 40 و80 في المائة من إجمالي معدلات التشغيل، مبرزا أن المغرب يأتي في المقدمة بما نسبته 83 في المائة من إجمالي الشركات العاملة في القطاع الخاص.

هذا الرقم يتفوق على الأردن التالية في الترتيب، التي تعمل 50 في المائة من شركاتها ضمن الاقتصاد غير الرسمي، بل يتجاوز أيضا دولا تعاني أزمات حادة، مثل لبنان التي سجلت نسبة 40 في المائة، وأوضح البنك الدولي أن هذا الوضع يجعل من الضروري فهم العوامل التي تؤثر على خيارات تلك الشركات فيما يخص أعمالها وأنشطتها، لافتة أيضا إلى أنه لا تزال هناك ندرة في البيانات الموثوقة المتعلقة بالشركات العاملة في القطاع غير الرسمي.

وإذا كانت المعطيات والأرقام الصادرة عن المؤسستين الماليتين الدوليتين، في عمومها، غير متفائلة بخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلا بد أيضا من الوقوف على تفاوت التوقعات الآنية والمستقبلية بين دولة وأخرى، وهو الأمر الذي يجعل، مثلا، المغرب ومصر، الدولتين صاحبتي أفضل أداء اقتصادي متوقع خلال 2025 و2026، وفي المقابل، فإن اقتصاد تونس يتسم بالسلبية التامة، في حين أن اقتصاد الجزائر سيظل بعيدا عن «الطموح» الذي سطره الرئيس تبون، والذي تأكد أنه غير واقعي.

كان لاقتصادات منطقة «مينا» نصيب من نقاشات الاجتماع الربيعي للمؤسستين الماليتين الأهم على مستوى العالم، ولعل أبرز تصريح طفا على السطح هو ذاك الصادر عن مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، التي أوضحت أن المغرب هو البلد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يتوفر على الشروط اللازمة للحصول على خط ائتماني مرن، بفضل استقراره الاقتصادي وسياسته النقدية.

بالنسبة للمغرب، فإن توقعات صندوق النقد الدولي لأدائه الاقتصادي خلال 2025، تشير إلى تسجيل نسبة نمو في حدود 3,9 في المائة، كثاني أفضل رقم في منطقة «مينا» بعد 4 في المائة الخاصة باقتصاد الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه من المهم أيضا التنبيه إلى أن الصندوق رفع توقعاته بخصوص المغرب بنسبة 0,3 في المائة ما بين أكتوبر 2024 وأبريل 2025، في حين خفضها بالنسبة للإمارات بناقص 1,1 في المائة.

أما بخصوص سنة 2026، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن يحقق المغرب نموا بنسبة 3,7 في المائة، مع الإشارة إلى أنه رفع توقعاته خلال الأشهر الستة الأخيرة بـ0,3 في المائة، ما يضع المملكة خامسة بعد السودان بـ 8,8 في المائة وقطر بـ 5,6 في المائة والإمارات بـ 5 في المائة، ثم مصر بـ 4,3 في المائة، علماً أنه باستثناء هذه الأخيرة، فإن التوقعات الخاصة للدول الثلاثة الأولى خضعت للتقليص.

ومغاربيا، تبدو تونس في وضع كارثي، فصندوق النقد الدولي حدد توقعات النمو بالنسبة لاقتصادها في 1,4 في المائة سنة 2025، بعدما خضع للتقليص بناقص 0,2 في المائة ما بين أكتوبر 2024 وأبريل 2025، ولن تقف الأمور عند هذا الحد، إذ خلال سنة

توقعات صندوق النقد الدولي لأدائه الاقتصادي خلال 2025، تشير إلى تسجيل نسبة نمو في حدود 3,9 في المائة، كثاني أفضل رقم في منطقة «مينا» بعد 4 في المائة الخاصة باقتصاد الإمارات العربية المتحدة، إلا أنه من المهم التنبيه إلى أن الصندوق رفع توقعاته بخصوص المغرب بنسبة 0,3 في المائة ما بين أكتوبر 2024 وأبريل 2025، في حين خفضها بالنسبة للإمارات بناقص 1,1 في المائة.

2026 تشير التوقعات إلى تحقيق نمو بطيئا مرة أخرى بـ1,4 في المائة، عوض 1,5 في المائة التي كانت متوقعة سلفا.

الجزائر ووهم الرئيس

المثير للانتباه أيضا في أرقام صندوق النقد الدولي، هي تلك التي تهم اقتصاد الجزائر، ففي سنة 2025 يتموقع هذا البلد المغربي في المرتبة الرابعة بعد كل من الإمارات والمغرب ومصر بنسبة نمو متوقع بـ 3,5 في المائة، مع تحسن بنسبة نصف نقطة مئوية مقارنة مع توقعات أكتوبر 2024، أما بالنسبة لسنة 2026 فمن المتوقع تراجع النمو إلى 3 في المائة، حتى مع تحسن التوقع بـ 0,5 في المائة مقارنة مع ما كان عليه الحال قبل 6 أشهر.

هذه المعطيات تدفع للتساؤل حول مدى حضور «المنطق» في دعوة الرئيس عبد المجيد تبون، خلال اجتماعه السنوي بالفاعلين الاقتصاديين بالجزائر، بتاريخ 13 أبريل 2025، من أجل «التجنّد لتحقيق ناتج داخلي خام بقيمة 400 مليار دولار في آجال أقصاها نهاية 2027»، حتى مع دعوته إلى رفع نسبة الصناعة ضمن الناتج الداخلي الخام إلى ما بين 13 و 14 في المائة، ضمن اقتصاد البلد الذي يعتمد أساسا على عائدات النفط والغاز المُصدرين للخارج.

دعوة تبون التي تتطلب، وفق قراءات اقتصادية مختصة، نسبة نمو تلامس 25 في المائة، تبدو بعيدة جدا عن الواقع الذي كشف عنه صندوق النقد الدولي، الذي تحدث عن ارتفاع الناتج المحلي للجزائر خلال العام الحالي بنسبة 8,89 مليار دولار، لكنه في جميع الأحوال لن يتجاوز 269 مليار دولار، مع استمرار تسجيل البلاد نسبةً تضخم في حدود 3,7 في المائة، رغم انخفاضها مقارنة مع ما جرى تسجيله قبل عامين حين بلغ هذا الرقم سقف 9,3 في المائة.

ويبدو، من خلال مقارنة «طموح» الرئيس تبون بمعطيات صندوق النقد الدولي، أن هذا الأخير هو «الأقدر» على فهم الواقع الاقتصادي للجزائر، فقانون المالية الخاص بسنة 2025، أقرّ أكبر ميزانية في تاريخ البلاد بإجمالي نفقات بلغت 128 مليار دولار، مع إيرادات متوقعة في حدود 64 مليار دولار، وهو ما سيؤدي إلى تسجيل عجز بقيمة 62 مليار دولار، هو الأعلى أيضا في تاريخ البلاد، أما نسبة النمو التي توقعتها الحكومة، فهي في حدود 4,5 في المائة عند متم 2025 و2026، وستنخفض إلى 3,7 في المائة سنة 2027، أي أنها متفائلة جدا مقارنة بما أعلنه صندوق النقد الدولي.

ميزانية الجزائر جرى إعدادها بناء على توقعات تُحدد سعر برميل النفط في 70 دولارا، في حين أن رفع حجم الاقتصاد إلى 400 مليار دولار في 2027، في ظل ضعف التنويع الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد، يتطلب وصول هذا الرقم إلى ما فوق 150 دولارا بشكل متواصل، وهو أمر غير منطقي، يُضاف إلى ذلك أن البلاد تعاني أساسا من ارتفاع حجم الدين العمومي، الذي بلغ 127 مليار دولار مع متم 2024، وفق تصريحات وزير المالية الجزائري، لعزيز فايد، أمام مجلس الأمة، ما يمثل 50 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

نفوذُ المغرب داخل «الكاف».. معركةُ الصحراء واستراتيجية «القوة الناعمة» التي تطلبت النفس الطويل

لقجع اقتحم المُنظمة الإفريقية ثم «الفيفا» بعد تضرر مصالح المملكة من سياسة «الفراغ» التي امتدت لسنوات

الصحيفة - حمزة المتبوي

وصل فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، إلى منصب النائب الأول لرئيس الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم، وذلك خلال انعقاد اجتماع المكتب التنفيذي يوم 26 أبريل الماضي، في العاصمة الغانية أكرا، وهو ما يعني، نظريا، أنه الرجل الثاني في المؤسسة الكروية الإفريقية، لكن العديد من خصوم الرجل ومن حلفائه على حد سواء، يرون أن نفوذه بات يتجاوز الجنوب إفريقي، باتريس موتسيبي، رئيس «الكاف» نفسه.

الناظر إلى الموقع الذي وصل إليه لقجع الآن، بعد 8 سنوات فقط من دخوله إلى دواليب الهيئة القارية، التي كانت أبوابها موصدة أو تكاد أمام المملكة لسنوات طويلة، يرى في ذلك «نجاحا» للمغرب في الدفاع عن مصالحه، التي تتجاوز «الكاف» إلى «الفيفا» وإلى ما هو أبعد من ذلك أيضا، لكن ما لا يجب تجاهله كذلك هو أن الأمر نتاجُ معركة دبلوماسية رياضية طويلة، اكتشفت الرباط أنها إن لم تخضها بالكفاءة والحزم اللازمين، فإنها ستخسر الكثير.

معركةٌ بين القاهرة وأكرا

وقبل أن يصل إلى موقع نائب رئيس «الكاف»، كان على لقجع أن يخوض معركة أخرى داخل دواليب الكونفدرالية، وذلك خلال جمعيتها العمومية التي احتضنتها العاصمة المصرية القاهرة، بتاريخ 12 مارس 2025، حيث كان مُطالبا بتفادي أي مُفاجأة من موتسيبي الراغب في البقاء رئيسا لولاية جديدة مهما كلفهُ الأمر، وفي الوقت نفسه مجابهة «التحالف» الذي كانت تحاول الجزائر بناءه في سبيل العودة إلى عضوية المكتب التنفيذي، مُغازلةً أساسا نجم الكرة الكاميرونية صامويل إيتو.

كان من الواضح أن الأمر يتعلق بمعركة سياسية أكثر منها رياضية، لدرجة الحديث في بعض الإعلام التونسية عن أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون طلب من نظيره التونسي قيس سَعِيّد، دفع مرشّح بلاد حسين جنيح، الذي أعلن ترشّحه رسميا في نونبر 2024، إلى الانسحاب لصالح رئيس الاتحادية الجزائرية وليد صادي، وهو الأمر الذي تسبب في فقدان تونس لعضوية المكتب التنفيذي لـ«الكاف» التي لم تَتَخَلّ عنها منذ 1988.

لكن النتائج التي حققها المغرب، لم تكن مفاجئة للجزائر فقط، بل حتى لموتسيبي نفسه، الذي تربطه، ظاهريا على الأقل، علاقة قوية برئيس FRMFJ، حين حل في الرتبة الأولى في انتخابات عضوية مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا»، بـ 49 صوتا من أصل 52، متفوقا بـ14 صوتا على حليفه المصري هاني أبو ريدة الذي حل ثانيا وحصل على الصفة ذاتها، رفقة بريلا هيما حميدو من النيجر وأحمد ولد يحيى من موريتانيا، وسليمان وابيري من جيبوتي.

هذا المسار كشف كيف أن المغرب يشق طريقه داخل «الكاف» اعتمادا على علاقاته الدبلوماسية، وهو أمرٌ كان واضحا بالنسبة لمرشحي النيجر وجيبوتي، لكن المثير للانتباه هو أن التحالف مع لقجع أوصل أيضا رئيس الاتحاد الموريتاني لكرة القدم أحمد ولد يحيى، لأول مرة، إلى عضوية المكتب التنفيذي لـ«الفيفا»، وهو الذي شرع منذ سنوات في ربط آفاق الكرة في بلاده بالمغرب، لدرجة أنه تعاقد مع شركة مغربية لتزويد المنتخبات والحكام في موريتانيا بالبدلات الرياضية الرسمية.

شعبيةٌ فرضتها المهام

ما حققه لقجع من نتائج في مارس الماضي، جعلت من أمر وصوله إلى منصب النائب الأول لرئيس «الكاف» أمرا منطقيا، بعدما بات يتوفر على «شرعية الأصوات»، لدرجة أن موتسيبي نفسه لم يستطع إخفاء دهشته حين خاطب المسؤول المغربي في القاهرة بحُضور رئيس «الفيفا» جياني إنفانتينو، وأمام عدسات الكاميرات قائلا: «أنت محظوظ يا فوزي، لديك شعبية كبيرة».

الوصول إلى هذه النقطة، كان بالنسبة للمغرب ضرورة لا اختيارا، فلقجع، الذي وجد أمامه فوضى عارمة حين وصل إلى منصب رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم سنة 2014، خلفاً لعلي الفاسي الفهري، كان مطالبا بقيادة مشروع مُتشعّب يجمع بين تجويد التكوين والارتقاء بالبطولة المحلية وإعادة تأهيل الملاعب وبناء المنتخبات الوطنية.. لكن أيضا البحث عن موقع المغرب الضائع داخل «الكاف»، تحسبا لمعركة قادمة تمس الوحدة الترابية للمملكة.

فوصول لقجع إلى منصب النائب الثاني لرئيس «الكاف»، أحمد أحمد، لأول مرة سنة 2017، سبقته إرهاصات سعي الجزائر وجنوب إفريقيا لضم ما يسمى «الاتحاد الصحراوي» إلى المؤسسة، على اعتبار أنه يمثل «الجمهورية الصحراوية» العضو في منظمة الاتحاد الإفريقي، كان ذلك بمثابة رد فعل على عودة المغرب إلى المنظمة القارية سنة 2016 وتخليه عن سياسة المقعد الفارغ.

لذلك لم يكن مُستغربا أن المواجهة الأولى للقجع داخل «الكاف» كانت ضد الرئيس القوي للاتحادية الجزائرية لكرة القدم حينها، محمد روراوة، للحصول على مقعد شمال إفريقيا داخل المكتب التنفيذي، خلال أشغال الجمعية العمومية التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في مارس 2017، وحسمها مرشح المغرب بشكل

ساحق بـ41 صوتا مقابل 7، بعد تحالف مع الملغاشي أحمد أحمد، مكّنَ هذا الأخير من الإطاحة بالكاميروني عيسى حياتو، رئيس «الكاف» لـ29 عاما.

قضية الصحراء أولا

في 2021 ستظهر ملامح المعركة السياسية حول الصحراء بشكل أوضح، حين سيبرز اسم باتريس موتسيبي، رئيس نادي ماميلودي صن داونز، ضمن 5 مرشحين لتعويض أحمد أحمد على رأس «الكاف»، وكان يُنظر إليه حينها على أنه «الحليف الطبيعي» للجزائر ولمسعاها من أجل ضم «البوليساريو» إلى الهيئة الكروية القارية، لذلك كان على الرباط أن تُوظف أسلحتها الدبلوماسية خارجيا، وكان على لقجع أن يبني تحالفات تبدو للوهلة الأولى «غير منطقية» داخليا، لإفشال هذا المخطط.

كان واضحا أن الأمر يتعلق بمعركة كسرِ عظام، تطلبت دخول «الفيفا» على الخط، وهو ما يُفسر حضور رئيسها إنفانتينو إلى المغرب في فبراير من العام نفسه، ولقاءه بوزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، حتى قبل اجتماعه بلقجع، قبل أن يعود إلى الرباط في مارس من العام نفسه للمشاركة في الجمعية العمومية لـ «الكاف»، حاملا معه صيغةً أرضت موتسيبي ولقجع معا، ومنحت المملكة انتصارا دبلوماسيا جديدا في قضية الصحراء.

فقبل انتخاب موتسيبي على رأس الهيئة دون منافسة، صادقت الجمعية العمومية على تعديلات قانونية تمنع انضمام أي عضو إلى الكونفدرالية ما لم يكن يَتمتّع بصفة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وليس في أي منظمة أخرى بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، وتلا ذلك حصول لقجع، لأول مرة، على عضوية مجلس «الفيفا»، مع احتفاظه بعضوية اللجنة التنفيذية لـ «الكاف» ورئاسة لجنة المالية، وتمرير مقعد النائب الأول لمرشح السنغال أوغوستين سانغور، والنائب الثاني لمرشح موريتانيا أحمد ولد يحيى.

المؤكد أن وقعَ ذلك كان قاسيًا على الجزائر، بعدما فشلت للمرة الثانية على التوالي في الحصول على مقعد في اللجنة التنفيذية لـ «الكاف»، لكن الصادم أكثر كان هو امتناع رئيس الاتحادية الجزائرية لكرة القدم، خير الدين زطشي، عن التصويت ضد التعديل الخاص بمنح الكيانات غير المتمتعة بعضوية الأمم المتحدة من الانضمام إلى الهيئة، حيث منح صوته لصالح التعديل، وهو ما جعله يُواجه هجوما حادا عبر وسائل الإعلام الجزائرية بلغ حد اتهامه بـ«الخيانة»، وأفضى به إلى التخلي قسرا من منصبه.

ولأن قضية الصحراء قضيةٌ «وجودية» بالنسبة للجزائر بحكم الأمر الواقع، على الرغم من إصرار سلطاتها على أنها «ليست طرفا فيها»، فإن مجرد الإبعاد لم يكن كافيا بالنسبة لزطشي، الذي تناسى الجميع أن تتويج المنتخب الجزائر بكأس أمم إفريقيا 2019 كان في عهده، لتتم إحالته إلى سجن «القليعة» في نونبر 2024، بعدما وُجهت له المحكمة تُهما ثقيلة تتعلق بـ «إبرام عقود مخالفة للإجراء الداخلي لإبرام الصفقات، بغرض منح امتيازات غير مبررة للغير أسفرت عن تبديد المال العام».

> **الأمر يتعلق بمعركة كسرِ عظام، تطلبت دخول «الفيفا» على الخط، وهو ما يُفسر حضور رئيسها إنفانتينو إلى المغرب في فبراير من العام نفسه، ولقاءه بوزير الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، حتى قبل اجتماعه بلقجع، قبل أن يعود إلى الرباط في مارس من العام نفسه للمشاركة في الجمعية العمومية لـ «الكاف»، حاملا معه صيغةً أرضت موتسيبي ولقجع معا، ومنحت المملكة انتصارا دبلوماسيا جديدا في قضية الصحراء.**

المملكة إلى العالمية

وفي الوقت الذي اختارت فيه الجزائر لعب ورقة جديدة اسمها «وليد صادي»، المقرب من الرئيس تبون، والذي سيُصبح رئيسا للاتحادية سنة 2023، ثم سيُمنح أيضا حقيبة وزير الرياضة في 2024، كانت الرباط قد فتحت جبهات أخرى ذات أبعادٍ أكثر أهمية تتجاوز حدود القارة السمراء، اتضحت ملامحها في مارس 2023 عندما كشفت الرسالة الملكية التي تلاها وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة، حينها، شكيب بن موسى، من كيغالي عاصمة رواندا، بمناسبة تتويج الملك محمد السادس بجائزة «الكاف» لـ«التميز الرياضي»، عن ترشح المغرب رفقة إسبانيا والبرتغال لاحتضان كأس العالم 2030.

في أبريل من العام نفسه، أعلن موتسيبي أن «ترشّح المغرب لاحتضان مونديال 2030 هو ترشيح لإفريقيا»، وذلك استنادا إلى قرارٍ اتخذته اللجنة التنفيذية لـ «الكاف» بالإجماع، الأمر الذي كان يعني، أن أصوات القارة كلها يجب أن تذهب للملف الثلاثي، في مواجهة ملف أمريكا الجنوبية الرباعي، المكون من الأرجنتين والأوروغواي والباراغواي والتشيلي، وكان ذلك موقفا مهما لحسم الأمور عمليًا، وإعلان الديوان الملكي المغربي، قبل «الفيفا»، في أكتوبر 2030، اعتماد ملف المغرب وإسبانيا والبرتغال ملفا وحيدا مُرشحا لاحتضان التظاهرة الرياضية الأكبر عالميا.

وإن كانت تلك هي النتيجة الأهم التي حققها المغرب، فإن ذلك لم يأتِ من فراغ، فالرباط انتهجت سياسية «دبلوماسية كروية»، طويلة الأمد، بدأت بفتح ملاعبها مجانا لفائدة المنتخبات التي لا تتوفر على ملاعب تحترم معايير «الكاف»، من أجل احتضان مبارياتها الرسمية، بل والمساهمة في تأهيل ملاعب لفائدة بلدان أخرى، على غرار ما جرى الإعلان عنه مؤخرا مع ليبيريا، بالإضافة إلى احتضان العديد من التظاهرات القارية بكفاءة، مثل كأس أمم إفريقيا للاعبين المحليين سنة 2018، وللاعبين الأولمبيين سنة 2023 وكأس أمم إفريقيا للفتيان تحت 17 سنة في 2025، ونهائي دوري أبطال إفريقيا في 2021 و2022، ونهائي كأس الكونفدرالية في 2020، وكأس إفريقيا للسيدات سنوات 2022 و2025 و2026، وكأس أمم إفريقيا للفوتسال رجال في 2020 و2024 وسيدات في 2025، وحفل «الكاف» 2023 بمراكش و2024 بالرباط.

هذا «الإنزال» الإفريقي بالمغرب بدأ يبرز، عبر الإعلام الجزائري تحديدا، وكأنه «حظوة» من «الكاف» للمملكة، مع تجاهل أن هذه الأخيرة أصبحت «المُنقذ» للكونفدرالية الإفريقية من حرج إلغاء بُطولات وتظاهرات وتأجيل أخرى، أو حرمان منتخباتٍ من المشاركة في تصفيات كأس إفريقيا وكأس العالم، وهي «دبلوماسية» كان من الطبيعي أن تحصد الرباط نتائجها من خلال «الإجماع القبلي» على منحها حق استضافة كأس أمم إفريقيا 2025 في مواجهة ملف الجزائر، بل وأيضا دعمها، في السر والعلن، في قضايا أخرى أكثر أهمية وفي مقدمتها قضية الصحراء.

إلا أن الثابت أيضا، هو أن المغرب، يُصر، دون موارية، على الحصول على مساحته ضمن المنظومة الكروية القارية والدولية التي أفرغها لسنوات، والتحول إلى الواجهة الأهم لإفريقيا أمام العالم، ليس فقط من خلال احتضان كأس العالم 2030 كثاني بلد في القارة بعد جنوب إفريقيا في 2010، ولكن أيضا من خلال أحداث أخرى تعزز «قوته الناعمة»، مثل احتضان المقر الإقليمي الدائم لـ«الفيفا» الذي وقع فوزي لقجع ورئيس الحكومة عزيز أخنوش البروتوكول الخاص به مع جياني إنفانتينو في دجنبر 2024، والترشح المنتظر لاحتضان كأس العالم للأندية 2029.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH